متشابه القرآن

للقاضي عبد الجبار بن أحمد الهمذاني

المتوفى سنة ٤١٥ هـ

تحقيق

الدكتور عدنان محمد زرزور

رئيس قسم الدراسات الإسلامية

المجلد الأول والثاني

مكتبة دار التراث

٢٢ شارع الجيش - القاهرة

متشابه القرآن

للقاضي عبد الجبار بن أحمد الهمذاني

المتوفى سنة ٤١٥ هـ

تحقيق

الدكتور عدنان محمد زرزور

بجامعة دمشق

القسم الأول

دار التراث

ص.ب ١١٨٥ القاهرة

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله ؛ نحمده ونستعين به ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا. اللهم هيئ لنا من أمرنا رشدا ، ولا تضلنا بأعمالنا ، واهدنا منك إلى سواء السبيل.

وبعد ، فهذا كتاب « متشابه القرآن » للقاضى عبد الجبار ، يأخذ طريقه إلى النشر لأول مرة ، بعد أن فرغت من تحقيقه ومراجعته منذ أكثر من عامين ، وقصدت إلى تحقيق كتابه « تنزيه القرآن عن المطاعن » ــ الذى سبق له النشر عن نسخة واحدة ــ وبعض الكتب الأخرى للحاكم الجشمى ، أحد أعلام التفسير فى القرن الخامس ؛ للذى جعلت من دراسة منهجه فى التفسير وآرائه ــ الاعتزالية ــ فى علم الكلام ، موضوع بحثى لدرجة الدكتوراة.

واليوم أعود لأقدم كتاب القاضى ، فأجدنى قد قدمت له بمقدمة مطولة ، تناولت فى فصلها الأول حياة القاضى **رحمه‌الله** ، وتحدثت فى فصلها الثانى عن الكتاب ، وعن عملى فى تحقيقه. وبالرغم من أننى قد أهملت بعض النقاط فى حياة القاضى ــ التى أرجو أن أعود إلى الحديث عنها فى مقدمة تحقيق « التنزيه » ــ إلا أن عبد الجبار أصبح فى حياتنا الثقافية والعلمية أشهر من أن يعرّف ، بعد أن نشر كتابه « المغنى فى أبواب التوحيد والعدل » وبعض كتبه القيمة الأخرى ، حتى إن حاله اليوم لتذكرنا بالمكانة التى احتلها قديما لدى العلماء والمصنفين ، وبخاصة المعتزلة منهم الذين كانوا يلقبونه بقاضى القضاة ، ولا يطلقون هذا اللقب على سواه ، ولا يعنون به عند الإطلاق غير.

والكلمة التى نحب أن نضيفها هنا بين يدى التحقيق : أننا اليوم بحاجة إلى للتراث الأصيل لجميع الفرق الإسلامية ، نأخذ منه اليوم ما يؤكد وحدة الفكر الإسلامى وشموله ، بعد أن توزع ـــ أو كاد ـــ على أيدى المتأخرين من أشياع هذه الفرق. ولسنا نقصد من نشر كتب المعتزلة ـــ الذين شوهت آراؤهم على أيدى الأشاعرة ودعاة الجبر والتواكل فى العالم الإسلامى ـــ إلى الانتصار لفرقة على أخرى ، أو إلى إحياء آراء فرقة خاصة من هذه الفرق ؛ لأنها جميعا تستوى عندنا فى عدم إحاطتها بنظرة الإسلام الشاملة للوجود ، وتصوره المفرد لعلاقة الإنسان بالله وبالكون ، ولا تخلو فرقة واحدة من الغلو فى جانب ، والتفريط فى جانب آخر ، ولكن « تركيز » كل منها على جانب بعينه ، يعيننا اليوم على فهم أدق وأعمق لجوانب العقيدة الإسلامية ، وتصور الإسلام الكامل ، ونظرته الشاملة ، وتعامل القرآن الكريم مع جميع عناصر الكينونة الإنسانية ومقوماتها من « العقل » و « الروح » و « الحس » و « البديهة » وسائر عناصر الإدراك البشرى بوجه عام.

ونرجو ـــ على كل حال ـــ أن يكون عندنا من الموضوعية وسعة الأفق ، ما نحاول معه الإفادة من منهج المعتزلة العقلى ، ومن سائر المناهج الكلامية الأخرى ، فى الدفاع عن الإسلام ، وشرح حقائقه أمام مناوئيه ومخالفيه ، من أبنائه والغرباء عنه على حد سواء.

عدنان محمد زرزور

مقدمة التحقيق

الفصل الأول

القاضى عبد الجبار

1 ــ مولده ونسبته

هو أبو الحسن عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار بن أحمد بن الخليل بن عبد الله الهمذانى الأسدآبادي ، ولد فى ضواحى مدينة همذان ــ بإقليم خراسان ــ أو « سوادها » كما عبّر أبو حيان التوحيدى ، وإن كان من الممكن أن نرجح أنه ولد فى بلدة اسدآباد » لأنهم جروا على نسبته إليها والى همذان ــ والأولى على منزلة من الثانية ــ على طريقتهم فى النسبة إلى البلد مسقط الرأس ، وإلى المدينة ــ أو قصبة الإقليم الذى تتبعه تلك البلدة ، نظرا لشهرة عاصمة الإقليم من جهة ، ولأن الغالب على طالب العلم الانتقال إليها للقاء المزيد من العلماء ، والقراءة على كبار الشيوخ ، من جهة أخرى. ثم إن الحاكم الجشمى يقول فى ترجمته : « وأصله اسدآباد همذان ؛ خرج إلى البصرة ، واختلف إلى مجالس العلماء » [1].

---

(1) شرح عيون المسائل ، المجلد الأول ، ورقة 129 ، وقد نسبه الأستاذ ــ المرحوم ــ مصطفى السقا فى مقدمة التحقيق التى صدر بها الجزء الرابع عشر من « المغنى » إلى « همدان » (إحدى القبائل اليمنية القديمة التى لا تزال باقية حتى الآن بجبالها المعروفة بجبال همدان فى جنوبى جزيرة العرب) كما يقول ، فى حين أن المصادر التى بين أيدينا تقول فى نسبته (الهمذانى ــ الأسدآبادي) فتنسبه إلى هاتين البلدتين اللتين تقع إحداهما على منزلة من الأخرى ، وبعض هذه المصادر كذلك تنسبه إلى (أستر أسترآباذ) ــ وإن كان ذلك فى حالة أو حالتين فقط ــ وهذه أيضا بلدة بخراسان ، فذكر هذه البلاد مجتمعة يرجح أن يكون نسبة القاضى إلى (همذان) البلد ، دون القبيلة العربية اليمنية ، وإن كانوا يقولون فى بعض الأحيان (الهمدانى) بالإهمال.

وربما كان القاضى يرجع فى نسبه إلى إحدى القبائل اليمنية القديمة ، وأنه (عربى صليب) كما ــ

وليس فيما بين أيدينا من المصادر تحديد لتاريخ ميلاده ، شأنه فى ذلك شأن الكثير من القدماء ، وإن كانت أكثر هذه المصادر تذكر أنه عمّر طويلا ، وبعضها ينص على أنه قد جاوز التسعين [1] ، فإذا علمنا من كتب التراجم هذه أنه توفى سنة خمس عشرة وأربعمائة ؛ أمكننا القول إنه ولد فى أواخر الربع الأول من القرن الرابع.

أما وفاته **رحمه‌الله** ، فكانت فى شهر ذى القعدة سنة خمس عشرة وأربعمائة ، كما ذكر أكثرهم [2]. ولعل وفاته فى أواخر هذا العام هو السبب الذى جعل الحاكم يتشكك فى تاريخ وفاته ، فيجعلها بين عامى 415 ــ 416 ، ولهذا يصعب الأخذ بما حسبه الخطيب البغدادى أن وفاته ــ وقد جزم أنها فى عام 415 ــ كانت فى أول هذا العام [3].

ــ يقول الأستاذ السقا! ولكن الكتب التى ترجمت للقاضى لم تتعرض لشيء من ذلك. وأدق ما بين أيدينا أن أصله « اسدآباد » كما نص على ذلك الحاكم **رحمه‌الله**. انظر السبكى : طبقات الشافعية الكبرى 3 / 219 ، معجم البلدان لياقوت 4 / 981 ، 1 / 242 ، 245.

(1) قال ابن كثير : « وقد طال عمره » وقال السبكى : « عمر دهرا طويلا حتى ظهر له الأصحاب » وقال ابن الأثير « وقد جاوز التسعين » وقال الذهبى : « مات فى ذى القعدة ستة خمس عشرة وأربعمائة من لبنـاء التسعين » انظر شذرات الذهب 3 / 203 طبقات الشافعية 3 / 220 الكامل 7 / 315 سير أعلام النبلاء مجلد 11 / ورقة 54

(2) انظر طبقات الشافعية ، وسير أعلام النبلاء ، للمصدر السابق ــ مصور دار الكتب رقم 12195 ج ــ ولسان الميزان 3 / 386 وليس فيه ذكر الشهر ، وطبقات المفسرين للداودي ــ مخطوط ــ وطبقات المفسرين للسيوطي ص 16 طبع ليدن ، وشذرات الذهب 3 / 203.

(3) قال صاحب تاريخ بغداد : « مات عبد الجبار بن أحمد قبل دخولى الرى فى رحلتى إلى خراسان وذلك فى سنة خمس عشرة وأربعمائة ، وأحسب أن وفاته كانت فى أول السنة » تاريخ بغداد 11 / 115 ، وأبعد من هذا الحسبان ما ذكره ابن الأثير عرضا أنه توفى عام 414.

وقد توفى فى مدينة الرى ، ودفن فيها بداره ، **رحمه‌الله**.

2 ــ نشأته وتوليه القضاء

نشأ القاضى فى أسرة فقيرة رقيقة الحال ، من أب يعمل حلاجا فى سواد همذان ، وشب الابن على هذه الرقة التى لازمته حتى بعد زواجه ورزقه بالولد ، ولكنه ما لبث بعد أن اتصل بالصاحب ابن عباد وولى قضاء الرى ، أن أثرى ثراء واسعا ، واقتنى ــ المال والعقار.

وكان سبب توليه القضاء : أن الصاحب إسماعيل بن عباد ــ أشهر وزراء دولة بنى بويه فى العراق وفارس وخراسان ، المتوفى سنة 485 ــ كان لا يرى تولية القضاء ، فى ــ دولته الشيعية ، إلا لمن كان معروفا بالاعتزال [1] ، وكان عبد الجبار بدأ يعرف بإمام المعتزلة فى عصره ، فاتصل به الصاحب واستدعاه إلى الرى ، وكتب له عهدا بتوليته رئاسة القضاء فى الرى وقزوين وغيرهما من الأعمال التى كانت لفخر الدولة سنة 467 ، ثم أضاف إليه بعد ذلك فى عهد آخر إقليمى جرجان وطبرستان بعد « فتحهما » فيما يبدو [2].

---

(1) انظر شرح عيون المسائل للحاكم الجشمى 1 / 155 ــ مخطوط ــ حيث أطال المؤلف ــ وهو معتزلى يذهب فى الفروع مذهب الزيدية ــ الحديث عن « الصاحب الجليل كافى الكفاة **رحمه‌الله** » بعد فراغه من تعداد المعتزلة من آل بويه ، فقال فيه : إنه جمع بين الكلام والفقه والحديث واللغة والنحو ، وبين النظم والنثر. وقال : إنه قرأ الكلام على أبى عبد الله ــ أحد شيوخ القاضى ــ وإنه كان فى ابتداء أمره إماميا ثم رجع إلى الاعتزال. وفى « ظن » الحاكم أنه كان زيديا ، ونقل عن القاضى قوله : « مولانا الصاحب شيعي الشعر ، معتزلى التصنيف ». وانظر جولد تسهر : مذاهب التفسير الإسلامى ص 189.

(2) انظر لسان الميزان 3 / 387 ورسائل الصاحب : تحقيق عبد الوهاب عزام والدكتور ضيف ، صفحة 34 صفحة 42 الطبعة الأولى.

وكان القاضى ، كما يظهر من هذا العهد ، مثال العدل والورع فى أحكامه ، فقد جاء فى أسباب إضافة جرجان وطبرستان إلى أعماله : أن أمير المؤمنين « ألفاه الكافى فيما استكفاه ، الوافى بما قلده واسترعاه. قد نهض من قضاء قضاته ، بما أحمد فيه رضىّ مسعاته. مؤديا حق الله فى الأخذ بالعدل ، والحكم بالفصل.

والقضاء بموجب الدين ومقتضاه ، والإمضاء على سنن الشرع ومفضاه. لا يميل به هواه عند الارتياد ، ولا يختلف مغزاه فى الاعتبار والاجتهاد. الورع مركبه وسبيله ، والحق مقصده ودليله. قد ضربت بحسن مذهبه الأمثال ، وشدّت إلى اقتباس علمه الرجال ... »

ثم بعد أن ذكر البلاد المضافة إليه ، قال : « ممتعا رعية هذه البلاد بكفايته ، قاسما لهم حظوظهم من رعيته ودرايته. فأولى الولاة من جمع فيه الحلم والحجى ، وأكفى الكفاة من أجمع عليه فى العلم والتقى [1].

ولم يكن الوزير الصاحب يخفى إعجابه الشديد بكفاءة القاضى وعلمه وفضله ، فكان يقول فيه : إنه « أفضل أهل الأرض » ، « وأعلم أهل الأرض » [2].

ويذكر الحاكم فى طبقات المعتزلة أن القاضى بقى فى الرى ، بعد أن استدعاه إليها الصاحب ، مواظبا على التدريس إلى أن توفى. وهذا يدل على أن

---

(1) انظر رسائل الصاحب ، المرجع السابق ، نفس الصفحة.

(2) انظر طبقات المعتزلة ، ص : 112 ، وانظر رسائل الصاحب ، فى مواضع متفرقة ، يظهر فيها أثر هذا الاعجاب ، حيث يخاطبه بقوله (قاضى القضاة الأجل) ويقول فيه (أقضى القضاة) ويتبع لقبه : قاضي القضاة ، بالدعاء له بدوام التأييد والعز والبقاء ، ويقول كذلك : (وما بينى وبين قاضى القضاة يكبر عن الشكر ، لا بل عن إجراء الذكر) انظر الرسائل الصفحات : 139 ، 183 ، 189.

أعباء منصبه الكبير ما كانت لتشغله عن الإملاء والتدريس ، إلى أن تفرغ لذلك فى نهاية الأمر بعد عزله عن القضاء ، عقب وفاة صاحبه الوزير الصاحب الأديب [1].

ويقال فى أسباب عزله : إنه كان قليل الوفاء للصاحب الذى قدّمه وأعلى منزلته فى دولة بنى بويه ، فقد رفض القاضى الصلاة على صاحبه ، وقال إنه لا يرى الترحم عليه ، لأنه مات من غير توبة! ولا بد لمرتكب الكبيرة ، فى مذهبهم ، من التوبة حتى لا يكون حكمه الخلود فى النار!

قالوا : فنقم عليه فخر الدولة لذلك وقبض عليه ، وعزله من منصبه ، وصادره على ثلاثة آلاف ألف درهم [2].

ولكن هذا فى الواقع لا يفسر سبب عزله ومصادرته ، بمقدار ما يفسره عادة أصحاب السلطان فى ذلك الوقت ، بمصادرة كبار الدولة عند عزلهم ، أو عند وفاتهم ، والغضب عليهم فى بعض الأحيان ، حتى عدت المصادرة من « الموارد » الهامة للأمراء والسلاطين! سواء أكان ذلك لاعتقادهم أن ثروات هؤلاء قد ساقها إليهم منصبهم الكبير ، أم لمجرد الحصول على المال ، وخشية أن يؤلف هؤلاء المعزولون الناس بأموالهم!

ويبعد أن يكون فخر الدولة قد صادر القاضى وعزله لقلة وفائه للصاحب ، وقد قام بعد ذلك بمصادرة أموال الصاحب نفسه [3]!.

---

(1) انظر لسان الميزان : 3 / 387.

(2) انظر ابن حجر : المصدر السابق ، معجم الأدباء لياقوت (طبع مصر) 6 / 299.

(3) انظر مقدمة المحقق الدكتور عبد الكريم عثمان ، لشرح الأصول الخمسة ص 15 ــ 16.

على أن ورع القاضى فى تطبيق مذهبه فى هذا المقام مما يصعب تبريره فى مواجهة العامة ، حتى طعنوا على القاضى فى قلة الوفاء [1] ــ كما رأينا ــ كما أنه كان أبعد ما يكون عن اعتبارات الولاء والصداقة والسياسة جميعا. وربما لم يكن له ما يبرره ــ فى الواقع ــ فى مذهب القاضى نفسه إذا صح ما تنسبه بعض المصادر إلى الصاحب من أن الكبيرة التى ارتكبها ، والتى لم يعلم له القاضى توبة منها ، كانت شرب النبيذ [2]!.

على أن القاضى ، **رحمه‌الله** ، قد رمى من بعض خصومه بأنه لم يكن محمودا فى القضاء ــ وهذا ما ينفيه عهد أمير المؤمنين الذى أشرنا إليه ــ كما أن التوحيدى ، لسبب ما ، انفرد بإفحاش القول فيه ، حتى إنه لم يجد ما يعبر به عن استدعاء الصاحب له واعجابه به ، غير قوله : « واتصل بابن عباد فراج عليه لحسن سمته ولزوم ناموسه! » وقبل أن يسترسل فى ذم الكلام وأهله ويتوسع فى ذلك ، قال فى القاضى : « وولى القضاء ، وحصّل المال حتى ضاهى قارون فى سعة المال ؛ وهو مع ذلك نغل [3] الباطن ، خبيث المعتقد ، قليل اليقين » [4].

ولقد علم أبو حيان ــ وكان حريا به الا يفرغ ما فى نفسه على القاضى ــ أنه لم يصدق القول فى الرجل ، لأنه لا سبيل له إلى الاطلاع على باطنه ، حتى يقول فيه إنه كان خبيث المعتقد أو قليل اليقين!! ولأن الذى يدل عليه ظاهره ــ فيما كتب

---

(1) انظر معجم الأدباء لياقوت : 6 / 299.

(2) راجع مذاهب التفسير الإسلامى لجولد زهير ، ترجمة الدكتور النجار **رحمه‌الله** ص 190.

(3) نغلت نيته : ساءت ، ونغل قلبه علىّ : ضغن. انظر أقرب الموارد ص 1324.

(4) راجع لسان الميزان لابن حجر : 3 / 386 ــ 387.

وأملى ــ أنه لم يكن كذلك **رحمه‌الله** ، ولقد كان يسع أبا حيان ألا يوسع القاضى من السباب والشتائم ــ لو لا طبع يحمله على ذلك [1] ــ إذا كان رأيه سيئا فى الكلام على ما يزعم!.

3 ــ ثقافة القاضى وشيوخه ومنزلته العلمية

بدأ القاضى حياته دارسا للأصول على مذهب الأشعرى ، وفقيها على المذهب الشافعى ؛ قال الحاكم : « وكان فى ابتداء حاله يذهب فى الأصول مذهب الأشعرية ، وفى الفروع مذهب الشافعى ، فلما حضر المجالس وناظر ونظر ، عرف الحق فانقاد له » [2].

وكان أراد أن يقرأ فقه أبى حنيفة على أبى عبد الله البصرى [3]. فقال له :

---

(1) ذكر ياقوت أن أبا حيان (كان قصد ابن عباد إلى الرى فلم يرزق منه فرجع عنه ذاما له!)ثم قال : (وكان أبو حيان مجبولا على الغرام بثلب الكرام!) وبحسب القاضى عندنا أن يعد فى هؤلاء. انظر معجم الأدباء. 6 / 187.

(2) شرح عيون المسائل للحاكم الجشمى ، الجزء الأول ، ورقة 130 ، وانظر طبقات المعتزلة ، طبع بيروت ، ص 112.

وقد وضعه الحاكم على رأس الطبقة الحادية عشرة من طبقات المعتزلة ، فقال : « فمن هذه الطبقة ، بل أولهم وأقدمهم فضلا قاضى القضاة أبو الحسن عبد الجبار بن أحمد ... » ثم قال : « وهو يعد من معتزلة البصرة من أصحاب أبى هاشم لنصرته مذاهبه » المصدر السابق ، ورقة 129. وانظر الحديث عن فرعى المعتزلة الكبيرين : معتزلة البصرة ومعتزلة بغداد ، وأهم رجالات كل من الفرعين ، والمسائل التى دارت عليها فلك أبحاث كل منهما : ضحى الإسلام للأستاذ أحمد أمين **رحمه‌الله** ، الجزء الثالث. وانظر حديثنا عن كتاب (فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة) للقاضى ، فى ثبت كتبه القادم.

(3) هو أبو عبد الله الحسين بن على البصرى ، ذكر القاضى أنه كان من أصحاب أبى هاشم ــ وهم الذين قدمهم فى طبقاته على رجال الطبقة العاشرة ــ وأنه أخذ أولا عن أبى على بن خلاد ثم عن أبى هاشم (لكنه بلغ بجده واجتهاده ما لم يبلغه غيره) أخذ الفقه عن أبى الحسن ــ

هذا علم كل مجتهد فيه مصيب ــ المعتزلة من المصوّبة كما هو معلوم ــ وأنا فى الحنفية ، فكن أنت فى أصحاب الشافعى ، قال الحاكم : « فكان بلغ فى الفقه مبلغا عظيما ، وله اختيارات » [1] لكنه ما لبث أن وفر أيامه على الكلام دون الفقه ، وكان يقول فى ذلك : للفقه أقوام يقومون به طلبا لأسباب الدنيا ، وعلم الكلام لا عرض فيه سوى الله تعالى [2].

قرأ الكلام مدة على أبى إسحاق بن عياش [3] ، ثم رحل الى بغداد وأقام عند الشيخ أبى عبد الله مدة مديدة « حتى فاق الأقران وخرج فريد دهره » كما يقول الحاكم.

ــ الكرخى ولازمه الزمان الطويل. وقد جرت عادة القاضى على وصفه بالشيخ المرشد أبى عبد الله.

توفى **رحمه‌الله** سنة سبع وستين وثلاثمائة. انظر شرح عيون المسائل : 1 / ورقة 125 ــ 126 ، وطبقات المعتزلة ، ص : 105 ــ 107.

(1) شرح عيون المسائل ــ المصدر السالف ــ 1 / 129.

(2) المصدر السابق ، نفس الورقة ، وانظر طبقات المعتزلة ص 112 طبع بيروت.

(3) هو إبراهيم بن عياش البصرى ، من رجال الطبقة العاشرة. قال القاضى : (وهو الذى درسنا عليه أولا ، وهو من الورع والزهد والعلم على حظ عظيم. وكان مع لقائه لأبى هاشم استكثر من أبى على بن خلاد. ثم من الشيخ أبى عبد الله ، ثم انفرد) شرح العيون 1 / ورقة 126.

وبذلك يكون القاضى قد أخذ ممن قرأ على أبى هاشم الجبائى (ت 321) ، والواقع أن نظرة واحدة فى كتب القاضى ــ وبخاصة المغنى ــ توضح مدى عنايته الكبيرة بآراء أبى هاشم وآراء أبيه أبى على (ت 303) وهو يقول عن كل منهما : شيخنا فلان : حيثما نقل عنهما أو استشهد بهما. وغالبا ما يفعل ذلك فى كل صفحة من صفحات المغنى وسائر كتبه تقريبا. حتى ليعد أكبر أنصار المدرسة الجبائية وعمدها بفوق أنه لسانها وقلمها. وإذا كان الانتصار الأخير ــ أو الانتشار ــ كتب فى المعتزلة لآراء أبى هاشم ــ كما يذكر مؤرخو الفرق ــ فإن الفضل فى ذلك يعود بدرجة كبيرة إلى القاضى عبد الجبار ، الذى تبنى آراء أبى هاشم بخاصة ، وآراء المدرسة الجبائية بعامة ، ودافع عنها ، وخلدها فى إملاءاته الكثيرة.

وسمع الحديث من أبي الحسن إبراهيم بن سلمة القطان (ت 345) وعبد الرحمن ابن حمدان الجلاب (ت 346) ، وعبد الرحمن بن جعفر بن فارس (ت 346) والزبير بن عبد الواحد الأسدآبادي (ت 347) ، وغيرهم.

والواقع أن القاضى لم يكن متمكنا من الكلام ، أو الفقه ، دون سائر فروع الثقافة الإسلامية الأخرى ، فقد درس التفسير وأصول الفقه والحديث وغيرها ، بل يمكن القول إنه كان متمكنا من جميع فروع الثقافة المعروفة فى عصره.

وما يكون لمن « انتهت الرئاسة فى المعتزلة إليه حتى صار شيخها وعالمها غير مدافع ، ومن صار الاعتماد على كتبه التى نسخت كتب من تقدمه من المشايخ ».

كما يقول الحاكم ، إلا أن يكون كذلك. وسوف نشير بشيء من التفصيل إلى كتبه المتصلة بتفسير القرآن عند الكلام عن كتابه فى المتشابه ، ونعرض هنا إلى بعض ما قيل فى منزلته ، **رحمه‌الله** ، فى أهم فروع الثقافة الإسلامية الأخرى.

ففي علم الكلام :

يقول الحاكم : « وليس تحضرنى عبارة تنبئ عن محله فى الفضل وعلو منزلته فى العلم ، فإنه الذى فتق الكلام ونشره ، ووضع فيه الكتب الكثيرة الجليلة التى سارت بها الركبان وبلغت الشرق والغرب ، وضمّنها من دقيق الكلام وجليله ما لم يتفق لأحد مثله ... »[1].

ويذكر له من هذه الكتب. « كتاب الدواعى والصوارف ، والخلاف والوفاق. وكتاب الخاطر ، وكتاب الاعتماد ، وكتاب المنع والتمانع ، وكتاب

---

(1) شرح عيون المسائل للحاكم ، الجزء الاول ، ورقة 129.

ما يجوز فيه التزايد وما لا يجوز .. إلى أمثال ذلك مما يكثر » [1].

ويقول : « وأماليه الكثيرة ، نحو المغنى ، والفعل والفاعل ، وكتاب المبسوط ، وكتاب المحيط ، وكتاب الحكمة والحكيم ، وشرح الأصول الخمس ونحوها ».

ويذكر أن له كتبا فى الشروح لم يسبق إلى مثلها « كشرح الجامعين ، وشرح الأصول ، وشرح المقالات ، وشرح الأعراض » وكتبا أخرى فى تكملة كتب المشايخ ــ كل ذلك فى الكلام ــ « صنفه على مثل طريقتهم ونمط كتابتهم.

كتكملة الجامع ، وتكملة الشرح .. » إلى جانب كتب أخرى فى النقض على المخالفين وكتبهم « أوضح فيها بطلان قولهم ، كنقض اللمع ، ونقض الإمامة » وكتب فى مسائل وردت عليه من الآفاق فأجاب عنها «نحو الطوسيات ، والرلزيات ، والعسكريات ، والقاشانيات ، والمصريات ، وجوابات مسائل أبى رشيد ، والنيسابوريات ، والخوارزميات » وكتب فى المسائل التى وردت على المشايخ « فأجابوا عنها بصحيح وفاسد ، فبينه **رحمه‌الله** وتكلم عليه ، ككلامه فى المسائل الواردة على أبى الحسن! والمسائل الواردة على أبى القاسم ، والمسائل الواردة على أبى على ، وأبى هاشم » إلى كتب أخرى كثيرة ذكرها الحاكم ، وقال بعد أن فرغ من عرضها : « وغير ذلك مما يكثر تعداده ، وذكر جميع مصنفاته يتعذر » [2].

---

(1) المصدر السابق ورقة 130 ، ويذكر الحاكم أن هذه الكتب قد سبق القاضى إلى التصنيف فى بابها (غير أنه لم يسبق إلى مثل تصنيفه فى حسن رونقه وديباجته وإيجاز ألفاظه موجودة معانيه ..)

(2) المصدر السابق.

وغنى عن البيان أن القاضى وهو يؤلف أو يملى فى الكلام على مذهب أصحابه ـــ وكان مقدّمهم وصاحب الرئاسة فيهم ـــ ما كان له أن يتهاون فى إقامة الدليل على بطلان مذهب خصومه من الأشاعرة وغيرهم!. بل على العكس من ذلك نجده فيما يتصل بالأشاعرة وإمامهم أبى الحسن ، **رحمه‌الله** ، يشتد فى القسوة عليهم فى كثير من الأحيان ، نظرا لغلبتهم على العامة ، ولمعرفته بمواطن الضعف فى هذا المذهب الذى كان قد نشأ عليه ، ولهذا لا نجد فى اتهام بعض كتاب التراجم له ، كالذهبى وابن حجر ، بأنه من غلاة المعتزلة ، ما يوجب البحث والتأمل.

لكن من طريف ما يتصل بهذا الموضوع ما نقله صاحب لسان الميزان عن الخليلى قال : « كتبت عنه ، وكان ثقة فى حديثه ، لكنه داع إلى البدعة لا تحل الرواية عنه! [1] » وما نقله ابن العماد عن ابن قاضى شهبة قال : « وكان شافعى المذهب ، وهو مع ذلك شيخ الاعتزال! [2] » ، وكأن الجمع بين المذهب الشافعى فى الفروع ، والاعتزال فى الأصول ، من المحال! أو كأن الشافعية لم يكن فيهم معتزلى واحد قبل القاضى عبد الجبار! سواء أكان من عامتهم ، أم من شيوخهم! [3]

وفى اصول الفقه :

نجد ابن خلدون يتحدث عن أفضل ما كتب فيه على طريقة المتكلمين ، فيجعل لكل من الأشعرية والمعتزلة فى ذلك كتابين ؛ البرهان : لإمام الحرمين

---

(1) ابن حجر : 3 / 387.

(2) شذرات الذهب : 3 / 203.

(3) انظر الفصل الذى عقده الحاكم للذين ذهبوا مذهب العدل من الفقهاء ، والذى تحدث فيه عمن ذهب إلى الاعتزال من أصحاب الشافعى ، ومنهم أبو بكر الصيرفى ، وأبو بكر الدقاق ، وأبو بكر القفال الشاشى : شرح عيون المسائل : 1 / ورقة 158 ، وانظر فيه قضاة الشافعية الذين كانوا يرون رأى المعتزلة ، ورقة 134 ؛ والورقة 136.

والمستصفى : للغزالى ، وكتاب العمد للقاضى ، وشرحه « المعتمد » لأبى الحسين البصرى. ثم يقول : « وكانت الأربعة قواعد هذا الفن وأركانه » [1].

بل إن الزركشى فى البحر المحيط لا يرى أن أحدا يستحق الذكر بعد الشافعى غير الباقلانى والقاضى عبد الجبار ، ويكاد أن ينسب الناس بعدهما إلى التقليد فى هذا الفن ، فيقول بعد أن أوضح جهود الشافعى ، رضى الله عنه ، فى تقييد هذا العلم : « وجاء من بعده ، فبينوا وأوضحوا ، وبسطوا ، وشرحوا ، حتى جاء القاضيان : قاضى السنة أبو بكر بن الطيب ، وقاضى المعتزلة عبد الجبار ، فوسعا العبارات وفكا الإشارات ، وبينا الإجمال ، ورفعا الإشكال » ثم يقول : « واقتنع الناس بآرائهم ، وساروا على أخذ نارهم ، فحرروا وقرروا ، وصوبوا وصوروا [2] ».

ثم إنه فى كتابه السابق ؛ وهو يقع فى ثلاث مجلدات ضخام ، لا يكاد يذّكر مسألة من مسائل أصول الفقه إلا ويورد فيها رأى القاضى عبد الجبار.

وقد أشار السبكى والداوديّ إلى منزلة القاضى فى هذا العلم ؛ بعبارة موجزة تشعر بأن الأمر أشهر من أن يتحدث عنه ، فقالا : « وكان له الذكر الشائع بين الأصوليين [3] ».

---

(1) مقدمة ابن خلدون ؛ تحقيق الدكتور على عبد الواحد وافى ص : 1031. الطبعة الأولى سنة 1379. وقد قال الحاكم : إن للقاضى فى أصول الفقه (كتبا جامعة لم يسبق إلى مثلها ، كالنهاية ، والعمد ، وشرح العمد). وعلى ذلك يكون (المعتمد) لأبى الحسين شرحا آخر للعمد ، أو شرحا لكتاب آخر غير العمد ، وهو الأرجح.

راجع شرح عيون المسائل : الجزء الأول ، ورقة 130 / و

(2) البحر المحيط ، مخطوطة دار الكتب المصرية رقم 483 أصول فقه ، المجلد الأول.

(3) السبكى : 3 / 219. الداوديّ : طبقات المفسرين ، مخطوط دار الكتب.

دراسات اصولية فريدة :

بل إننا نجد عند القاضى فى ميدان الدراسات الأصولية ، بناء على منهجه الدقيق فى البحث ، مسائل وأبحاثا لم يسبق إليها ، فكتابه « المغنى » ـــ وهو فى علم الكلام ، أو فى أصول الاعتقاد ، كما يعبرون ـــ يحوى بين أجزائه جزءا يحمل عنوان « الشرعيات » ـــ الجزء السابع عشر ـــ تناول فيه مباحث فى أصول الفقه ، كمسائل الإجماع والقياس والاجتهاد ، وأبحاث العموم والخصوص ، والأمر والنهى ؛ ونحوها ، على غير ما تناولتها كتب أصول الفقه ، فقد كان يكتفى منها بذكر جمل القول ، وما يجرى منها مجرى الأصول ، ولهذا وضعها فى كتاب خصه بعلم الكلام ، وهو يقول فى ذلك : « وإنما نذكر فى هذا الموضوع جمل القول فى الأدلة ، لأن الغرض بيان ما يعرف به الأحكام فى الوعد والوعيد ، دون تقصى القول فى أصول الفقه [1] » ويقول : « وإنما نذكر الآن جمل الأدلة ، لوقوع الحاجة إليها فى باب معرفة أصول الشرائع ، والوعد والوعيد ، والأسماء والأحكام ، والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ، والإمامة ، لأن هذه الأبواب أصلها الأدلة الشرعية ؛ فلا بد من بيان أصولها [2] »

ويرى الأستاذ المرحوم أمين الخولى ـــ الذى حرر نص الشرعيات ـــ أن بأمثال هذه العبارات ونحوها من الإشارات الكثيرة فى الجزء المذكور « ندرك أن موضوع هذا الجزء هو ما يلتقى فيه « الأصلان » اللذان سماهما الأقدمون : أصل الاعتقاد ، وأصل العمل ... أو أصول العقيدة ، وأصول الفقه ، يعرض فيه قاضى القضاة لهذه الناحية مبينا صلة أصول الفقه بأصول الاعتقاد ، وهذا ما يبينه قوله :

---

(1) انظر الشرعيات (ج 17 من المغنى) ص : 92.

(2) المصدر السابق ، نفس الصفحة.

وإنما نذكر فى هذا الكتاب ما يجرى مجرى الأصول ... [1] »

ثم يقول الأستاذ الخولى : « ويكون هذا الجزء صنفا غير كثير ولا شائع فى تناول الأصول العليا لأبحاث أصول الفقه ، من حيث التقاؤها مع أصول العقيدة ، يتناول ما قد يجمل أصحاب أصول الفقه القول فيه ، أو يتركون التعرض له أحيانا ، ويدع التفصيل لمكانه من تناول أصحاب الفقه وأصوله [2] ».

وكأن القاضى بهذا يحاول ــ غير مسبوق ــ أن يقعّد لأصول الفقه ، أصولا من الفكر والعقيدة المذهبية.

فى الفقه :

أما مكانة شيخنا فى الفقه ، على المذهب الشافعى ، فقد تقدمت فى بيانها عبارة الحاكم أنه « بلغ فى الفقه مبلغا عظيما ، وكانت له اختيارات » وطبيعى أن يكون للقاضى ــ ومنزلته فى أصول الفقه ما قدمنا ــ اختيارات فى هذا الفن!.

وفى الحديث :

أتاح له سماعه على كبار المحدثين فرصة الدراية الواسعة فى فنونه المختلفة ، وقد ترك لنا من أماليه فيه ، كتاب : « نظم الفوائد وتقريب المراد للرائد » تعرض فيه لكثير من أبواب الحديث ــ على ترتيبها المعروف عند أكثر المحدثين ــ وخص منها بالذكر : الأحاديث المتشابهة.

والواقع أن نظرة واحدة فى فهرس الكتب التى ألفها القاضى أو أملاها على

---

(1) المغنى : ج 17 ، تقديم الأستاذ الخولى ، ص : 5.

(2) المصدر السابق ، نفس الصفحة.

تلامذته ، تبين مدى ثقافته الغزيرة ، واطلاعه الواسع ، ومنزلته الكبيرة في الفكر الإسلامى ، القائمة على المشاركة فى شتى فروع الثقافة الإسلامية ، وعلى الدفاع عن الإسلام ورد مطاعن الطاعنين [1].

فى مجال الدفاع عن الاسلام :

وبحسبنا أن نشير هنا ، فى مجال هذا الدفاع المجيد ، إلى كتابه : « تثبيت دلائل نبوة سيدنا محمد » الذى قال فيه ابن كثير : إنه « من أجل مصنفاته ، وأعظمها ، وقد أبان فيه عن علم وبصيرة جيدة » والذى قال فيه الذهبى : « إنه أجاد فيه وبرّز [2] ».

وقد اطلع العلامة المرحوم الشيخ زاهد الكوثرى على مخطوطة هذا الكتاب وقال فيه ، فى معرض حديثه عن بلاء المعتزلة فى الدفاع عن الإسلام « إزاء للدهريين ، ومنكرى النبوة ، والثنوية ، والنصارى ، واليهود ، والصابئة ، وأصناف الملاحدة ».

قال : « ولم نر ما يقارب كتاب تثبيت دلائل النبوة للقاضى ؛ فى قوة الحجاج وحسن الصياغة ، فى دفع شكوك المتشككين » [3].

---

(1) قال الحاكم : (ويقال إن له أربعمائة ألف ورقة مما صنف ، فى كل فن ، ومصنفاته أنواع) وقد قام الأستاذ الدكتور عبد الكريم عثمان ، فى مقدمة التحقيق التى صدر بها (شرح الأصول الخمسة) بعمل فهرس شامل لكتب القاضى ، مع ذكر المصدر ، أو المصادر ، التى أشارت إلى كل منها ، وبيان موضوعها.

انظر شرح الأصول الخمسة ، ص : 20 ــ 23.

(2) انظر لسان الميزان : 3 / 386. شذرات الذهب : 3 / 203.

(3) انظر ص : 18 من مقدمة الشيخ زاهد لكتاب (تبيين كذب المفترى) لابن عساكر ــ

4 ــ تلامذته

أما تلامذته فهم كثيرون ، وقد نقل عن أبي سعيد السمان ، أنه قال ؛ « دوّخت البلاد فما دخلت بلدا وناحية إلا وفيها من أخذ عن قاضى القضاة » ، وقال الحاكم في رجال الطبقة الثانية عشرة من المعتزلة إنهم « أصحاب قاضى القضاة والذين قرءوا عليه وقرءوا على من في طبقته من علماء المتكلمين » ، وقال في موضع آخر : إنه قد اتفق له من الأصحاب ما لم يتفق لأحد من رؤساء الكلام [1].

وكان من أشهر تلامذته ، رجال الطبقة المذكورة :

1 ــ أبو رشيد النيسابورى (سعيد بن محمد) ، قال فيه الحاكم : « وكان بغدادى المذهب ، واختلف إلى مجلسه وهو نصف ، فدرس عليه وقبل عنه أحسن قبول ، وصار من أصحابه. وإليه انتهت الرئاسة في المعتزلة بعد قاضى القضاة ...

وكان القاضى يخاطبه بالشيخ ، ولا يخاطب به غيره) [2]. وله تصانيف جيدة منها كتاب « ديوان الأصول » [3] في فتاوى الكلام.

ــ وانظر في إشادته ، **رحمه‌الله** ، برد القاضى عبد الجبار على الباطنية : مقدمته لكتاب (كشف أسرار الباطنية وأخبار القرامطة) المطبوع مع كتاب (التبصير في الدين) للاسفراييني ــ كلاهما بتحقيقه ــ ص : 190.

(1) شرح عيون المسائل 1 / 130.

(2) المصدر السابق ، ورقة 135.

(3) والقاضى هو الذى أحال على تلميذه الكتابة في هذا الموضوع ؛ قال الحاكم : (وسمعت غير واحد من مشايخنا يقول إن قاضى القضاة سئل أن يصنف كتابا في فتاوى الكلام يقرأ ويعلق ، كما هو في الفقه ، وكان مشغولا بغيره من التصانيف فأحال على أبي رشيد ، فصنف ديوان الأصول ، وابتدأ بالجواهر والأعراض ، ثم بالتوحيد والعدل) شرح العيون 1 : 135.

2 ــ وأبو يوسف القزوينى (عبد السلام بن محمد) ، قال فيه السمعانى « كان أحد المعمرين والفضلاء المتقدمين ؛ جمع التفسير

الكبير الذى لم ير فى فى التفاسير أكبر منه ولا أجمع للفوائد » أخذ عن القاضى وسمع منه الحديث ، وحدث عن جماعات ، وكان يفاخر بالاعتزال ويتظاهر به حتى على باب نظام الملك الوزير ، ولد بقزوين سنة ثلاث وتسعين وثلاثمائة ، وتوفى ببغداد فى ذى القعدة سنة ثمان وثمانين وأربعمائة [1].

2 ــ والشريف المرتضى (أبو القاسم على بن الحسين الموسوى) أخذ عن القاضى عند انصرافه من الحج ، وهو إمامى يميل إلى الإرجاء ، كما يقول الحاكم.

قال الذهبى : وكان من الأذكياء المتبحرين فى الكلام ، والاعتزال ، والأدب ، والشعر. من كتبه : الأمالى « درر الفوائد وغرر القلائد » وكتاب « الشافى » فى الإمامة ، نقض فيه على شيخه القاضى ما كتبه فى المغنى عن الإمامة « الجزء العشرون » ، و « الذخيرة » فى الأصول ، وديوان شعر ، وكتب أخرى. وتوفى سنة ست وثلاثين وأربعمائة [2].

4 ــ وأبو الحسين البصرى (محمد بن على بن الطيب) درس على القاضى ، ودرّس ببغداد ، يقول فيه الذهبى : « إنه كان شيخ المعتزلة ، فصيحا بليغا ، عذب العبارة ، يتوقد ذكاء » ، من كتبه « تصفح الأدلة » و « المعتمد » فى أصول الفقه

---

(1) انظر طبقات المفسرين للداودي ــ خ ــ وطبقات الشافعية الكبرى للسبكى 3 / 230.

(2) انظر شرح عيون المسائل : 1 / ورقة 135 ، وسير أعلام النبلاء للذهبى : 11 / ورقة 131 ، ويقول ابن حزم : الإمامية كلهم على أن القرآن مبدل وفيه زيادة ونقص ، سوى المرتضى فإنه كفر من قال بذلك ، وكذلك صاحباه أبو يعلى الطوسى وأبو القاسم الرازى ، راجع الذهبى : المصدر السابق ،

من الكتب المشهورة ، يقول فيه الذهبى : إنه من أجود الكتب ، و « نقض الشافى » فى الإمامة ، انتصر فيه لشيخه ورد على الشريف. توفى ببغداد سنة ست وثلاثين وأربعمائة [1].

5 ــ وأبو القاسم البستى (إسماعيل بن أحمد) ، كان يميل إلى مذهب الزيدية ، وصحب قاضى القضاة حين حج ، وكان إذا سئل عن مسألة أحال عليه ، وكان جدلا حاذقا ، وهو الذى ناظر الباقلانى ــ حين ترفع القاضى عن مكالمته ــ فقطعه. توفى سنة عشرين وأربعمائة [2].

وكثيرون غيرهم ، مثل أبى محمد اللباد الذى كان من متقدمى أصحابه ، وصاحب كتاب « النكت » ، وأبى بكر الخوارزمى ــ الذى كان يختلف إليه أبو حامد شيخ الحاكم الجشمى ــ وأبو سعيد السمان « واحد عصره فى أنواع العلوم والكلام والفقه والحديث » ، وأبى نصر الرزمانى ، وأبى محمد بن متّويه ، والإمام أبى الحسين أحمد بن الحسين بن هارون الذى بايعه الزيدية بالإمامة سنة ثمانين وثلاثمائة ، والذى بايعه القاضى ــ فيما يقال ــ وآخرون [3].

---

(1) شرح العيون : 1 / ورقة 137 ، سير أعلام النبلاء ، المصدر السابق نفس الصفحة.

(2) شرح العيون : 1 / ورقة 136. وقد اطلعنا من كتبه على كتاب (البحث عن أدلة التكفير والتفسيق) وفيه يظهر تعصبه الشديد على المخالفين ، ومغالاته فى رمى الناس بالكفر.

(3) راجع شرح العيون : 1 / ورقة 133 ، والورقات من 135 ــ 138 ويبدو من سيرة تلامذة القاضى وتاريخ حياته مدى ما كان يلقاه منهم من التوقير والاجلال والتعظيم ــ إلى جانب التوقير الكبير والمكلنة العالية التى رفعه اليها الصاحب بن عباد ــ فقد نقل الحاكم أنه أصابه النقرس فى آخر عمره ، فاحتاج مرة إلى الخروج فحمله الأشراف على عواتقهم ، وانظر كتاب الصاحب له بعد أن فرغ من املاء المغنى وقدمه إليه : شرح العيون 1 / ورقة 130.

5 ــ كتبه

ونختم القول فى ثقافة القاضى ومنزلته العلمية بذكرها وصلنا من آثاره ، رحمه‌الله [1] ، وهذه الآثار هى :

1 ــ الأمالى فى الحديث « المسمى نظم الفوائد وتقريب المراد للرائد » [2].

2 ــ تثبيت دلائل نبوة سيدنا محمد [3].

3 ــ تنزيه القرآن عن المطاعن [4].

4 ــ الخلاف بين الشيخين [5].

---

(1) انظر أسماء سائر كتبه فى حديثنا السابق عن منزلة القاضى فى الكلام وأصول الفقه ، وانظر ثبتا ولفيا بأسماء كتب القاضى ومن ذكرها من المؤرخين وكتاب التراجم : فى المقدمة التى صدر بها الدكتور عبد الكريم عثمان كتاب شرح الأصول الخمسة ، هذا وقد قدمنا قول الحاكم إن الاعتماد صار على كتب القاضى وإنها نسخت كتب من تقدمه من المشايخ ، ويعود شيء من ذلك فيما نرى إلى كثرة تلامذته. وإلى ما ذكره الحاكم من طريقته فى التدريس ، وهي الاختصار فى الإملاء والبسط فى الدرس ــ على خلاف ما كان يفعله شيخه أبو عبد الله قال الحاكم : (فكان من حسن طريقته ترك الناس كتب من تقدم) شرح العيون : 1 / 130.

(2) توجد منه نسخ خطية فى اليمن والفاتيكان والمتحف البريطانى ، وهو مصور بدار الكتب تحت رقم : 28083 ب ، وقد رتبه القاضى شمس الدين جعفر بن أحمد بن عبد السلام (ت 573).

(3) توجد منه نسخة فريدة فى استانبول ، وهى التى اطلع عليها الأستاذ الشيخ الكوثرى رحمه‌الله ؛ وقد صورته لإدارة الثقافية بجامعة الدول العربية ، وقام الزميل الكريم الدكتور عبد الكريم عثمان بتحقيقه عن هذه النسخة ، ونشره أخيرا فى بيروت.

(4) وهو أول كتاب طبع للقاضى ، قام بطبعه صاحب المكتبة الأزهرية عام 1279 هـ عن مخطوطة دار الكتب 330 تفسير ، وهذه الطبعة التى تقع فى قرابة أربعمائة صفحة من القطع المتوسط ، مليئة بالتصحيف والتحريف ، ثم طبع الكتاب أخيرا فى بيروت عن هذه الطبعة مع مزيد من التصحيف. وقد عثرنا على نسخة خطية أخرى من الكتاب ، قمنا بتحقيقه عن هاتين النسختين : وسوف نطبعه فى وقت قريب.

(5) مخطوطة مكتبة الفاتيكان رقم (1100 مخطوطات عربية) وهو فى المسائل الخلافية بين الجبّائيين : أبى على وابنه أبى هاشم رحمهما الله.

5 ــ رسالة فى علم الكيمياء [1].

6 ــ شرح الأصول الخمسة [2].

7 ــ فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة [3].

8 ــ متشابه القرآن.

9 ــ المحيط بالتكليف [4].

---

(1) مخطوط صغير الحجم أشار إليه بروكلمان.

(2) قام بتحقيقه عن نسختين خطيتين الأخ الدكتور عبد الكريم عثمان ، ونشره بالقاهرة فى نهاية عام 1384 هـ ، ويقع الكتاب فى أكثر من ثمانمائة صفحة. وهو أهم كتاب موجز فى أصول الاعتزال.

(3) توجد منه نسخة خطية لدى الأستاذ فؤاد السيد. أتاح لنا فرصة الرجوع إليها أكثر من مرة. وتقع فى قرابة تسعين ورقة من القطع الكبير. منها سبع وثلاثون فى فضل الاعتزال ، رتبها على عدة فصول تحدث فيها عن الخلاف بين أهل الصلاة ، وعن مدح الاعتزال وذم القدرية ، وأن الله لا يريد المعاصى ، وعن خلق إبليس وكيف يوسوس ، وناقش فيها قولهم إن الكلام بدعة ، وما ينسبه البعض إلى المعتزلة أنهم خرجوا عن التمسك بالسنة والإجماع وأمور كثيرة أخرى مما يشنع بها على المعتزلة ... الخ.

ووصل القاضى بطبقاتهم إلى الطبقة العاشرة ، وهى التى وضع فيها من أخذ عن أبى هاشم وعمن هو فى طبقته. ثم جاء من بعده الحاكم أبو سعد ، المحسن بن كرامة الجشمي البيهقى ، المتوفى سنة 494. فأخذ طبقات القاضى المذكورة وأضاف عليها طبقتين : الحادية عشرة ، والثانية عشرة ؛ وضع على رأس الأولى قاضى القضاة ؛ وخص الثانية بأصحابه الذين أخذوا عنه. كما أضاف بعض الطبقات الأخرى ، وجعل الكل فى كتابه (شرح عيون المسائل ــ خ) فى باب خصه بالحديث عن رجال الاعتزال ؛ وقد فرغنا من تحقيق الجزء الأول من هذا الكتاب ، ونرجو أن نطبعه فى وقت قريب.

(4) نسب هذا الكتاب لابن متويه أحد تلامذة القاضى. قال الحاكم : « ومنهم ــ أى رجال الطبقة الثلنية عشرة ــ أبو محمد الحسن بن متويه ، أخذ عن القاضى وله كتب مشهورة ، كالمحيط فى أصول الدين ؛ والتذكرة فى لطيف الكلام » طبقات المعتزلة ، ص : 119. ويبدو أن الكتاب للقاضى ، ولكن ما جمعه تلميذه ابن متويه منه ، أسماه : المجموع من المحيط بالتكليف وقد بدئ بنشر الكتاب بتحقيق عمر السيد عزمى ، منسوبا إلى القاضي ، على أنه من جمع تلميذه الحسن.

10 ــ المغنى فى أبواب التوحيد والعدل [1].

وبعد : فهذه صورة عن حياة القاضى التى لم تعد مجهولة لدى المشتغلين بالدراسات الفكرية فى العالم الإسلامى ، بعد أن سبق لكثير من العلماء وللباحثين الكتابة فيها والحديث عنها ، وتعريف بكتبه وآثاره التى وصل إلينا ، والتى ساهمت فى إعطاء صورة كاملة لمذهب المعتزلة الفكرى ــ أو لما آل إليه هذا المذهب على أيدى المدرسة الجبائية ــ ومنزلة القاضى فى هذا المذهب ، وبالتالى فى الفكر الإسلامى بوجه عام ؛ قدمتها بين يدى الحديث عن كتابه فى متشابه القرآن ، وجهوده فى ميدان الدراسات القرآنية بصفة عامة.

---

(1) وهو أجمع ما وصلنا من كتب القاضى ، وكتب سائر المعتزلة فى الكشف عن أصولهم والرد على الخصوم ؛ وقد جمع فيه « كل ما يتعلق بأصول الدين » قال القاضى « وكما تقصينا طريقة الحق ؛ فقد استوفينا شبه المخالفين وبينا حلها. وكما شرحنا اختلاف المقالات فى كل باب فقد تقصينا ما تقتضيه قسمة ؛ العقل لأن العلم لا يجب أن يكون موقوفا على ما حصل فيه الخلاف والنزاع دون ما لا يحصل فيه ... والواجب على طالب العلم أن ينتهي فى نظره واستدلاله إلى نهاية ما يمكن من قسمة العقل ، فيثبت الصحيح وينفى السقيم والباطل ... » انظر المغنى : 20 ــ قسم 2 ــ ص 255.

ويقع الكتاب فى عشرين جزءا أملاها القاضى فى مدة عشرين عاما! قال ; : « وابتدأنا بهذا الكتاب فى شهور سنة 360 ستين وثلاثمائة ؛ وفرغنا منه فى شهور سنة 380 ثمانين وثلاثمائة ... ولعل للناظر فى كتابنا هذا يستطيل المدة التى أنفقت فى إملائه ؛ وقد كان يجوز ذلك لو لا الاشتغال بالتدريس وغيره. ومع ذلك فقد أنفق من الأشغال ما يزيل العتب فى استطالة المدة فيه ؛ فمن ذلك ما أمليناه من الكتب فى خلاله ؛ كشرح المقالات وبيان المتشابه في القرآن ، وكتاب الاعتماد ؛ وشرح الجوامع ؛ وكتاب التجريد ، و ... إلى غير ذلك من أجوبة المسائل التى سارت بها الركبان. المصدر السابق ، ص 258.

وقد تم العثور على أربعة عشر جزءا من المغنى ؛ حققت وطبعت ، ولا زلنا نفتقد سائر الأجزاء ؛ وهى : الأول والثانى والثالث والعاشر والثامن عشر والتاسع عشر. وقد أبان الأستاذ سعيد زائد فى مقالة ضافية عن موضوع الأجزاء الموجودة ، ونقل منها نصوصا توضح ذلك.

راجع مجلة تراث الإنسانية : المجلد الأول ص : 981 ــ 1004.

الفصل الثانى متشابه القرآن

أولا ــ القاضى وتفسير القرآن

كتب القاضى عبد الجبار إلى جانب كتابيه « تنزيه القرآن عن المطاعن » و « متشابه القرآن » تفسيرا كاملا للقرآن يقع فى مائة مجلد أسماه « المحيط » ذكره الحاكم الجشمى والقاضى أبو بكر بن العربى [1] ؛ إلا أن ابن العربى يزعم أن القاضى أخذ تفسيره هذا من تفسير كبير لأبى الحسن الأشعرى ، يقع فى خمسمائة مجلدا احتال عليه الصاحب ابن عباد فأحرقه فى خزانة دار الخليفة ببغداد : قال ابن العربى : « وانتدب أبو الحسن ــ الأشعرى ــ إلى كتاب الله فشرحه فى خمسمائة مجلد ، وسماه بالمختزن ، فمنه أخذ الناس كتبهم ، ومنه أخذ عبد الجبار الهمذانى كتابه فى تفسير القرآن الذى أسماه « المحيط » فى مائة سفر ، قرأته فى خزانة المدرسة النظامية بمدينة السلام ».

ويقول ابن العربى فى اتهام الصاحب بإحراق تفسير الأشعرى : « وانتدب له الصاحب ابن عباد ، فبذل عشرة آلاف دينار للخازن فى دار الخليفة ، فألقى النار فى الخزانة واحترقت الكتب ، وكانت تلك نسخة واحدة لم يكن غيرها

---

(1) انظر شرح عيون المسائل : 1 / 130. العواصم والقواصم مخطوطة دار الكتب رقم 22031 ب ورقة 26.

ففقدت من أيدى الناس ، إلا أنى رأيت الأستاذ الزاهد الإمام أبا بكر بن فورك يحكى عنه ، فلا أدرى وقع على بعضه ، أم أخذه من أفواه الرجال؟! »

وفى حديث ابن تيمية عن تفاسير المعتزلة ، الذين تأولوا القرآن على آرائهم ، فيما يرى ، يقول : « وقد صنفوا تفاسير على أصول مذهبهم ، مثل تفسير عبد الرحمن بن كيسان الأصم ، ومثل كتاب أبى على الجبائى ، والتفسير الكبير للقاضى عبد الجبار بن أحمد الهمذانى ، و « التفسير » لعلى بن عيسى الرمانى [1] »

ويبدو أن الذى أسماه ابن تيمية « التفسير الكبير » للقاضى ، هو الكتاب السابق ، ــ المحيط ــ الذى أشار إليه ابن العربى ، ونص على أنه قرأه فى خزانة المدرسة النظامية ، وأبان عن مأخذه فيه فيما يراه! لأن ابن تيمية إنما كان معنيا فى استشهاده السابق بإضافة هذه التفاسير إلى مؤلفيها من رجال الاعتزال ، دون التحقيق فى أسماء هذه الكتب ، وإن كان لا يبعد أن يكون تفسير القاضى ، **رحمه‌الله** ، قد عرف بالتفسير الكبير ، نظرا لحجمه ــ مائة سفر ــ إلى جانب اسم « المحيط ». وأيا ما كان الأمر ـ فإن للقاضى تفسيرا واحدا للقرآن ، هو المحيط ، أو التفسير الكبير ، ضاع فيما ضاع من آثاره وتراثه الضخم ، **رحمه‌الله** [2].

ولا نحب أن نتجاوز الحديث عن هذا التفسير إلى الكلام فى « التنزيه

---

(1) انظر ص : 37 من مقدمة ابن تيمية فى أصول التفسير ، نشر المكتبة السلفية بالقاهرة.

(2) ورد فى كثير من كتب التراجم ، ذكر تفسير القاضى ، قال الداوديّ : « وله التصانيف السائرة ، منها : التفسير » وقال ابن حجر : « وصنف الكتب الكثيرة فى التفسير والكلام » ونقل الأودنى عن البيضاوى قوله : « رأيت تفسيره ــ أى القاضى ــ لطيف الحجم » وقال السيوطي كذلك : « رأيت تفسيره لطيف الحجم » ، ويبدو أنهما يتحدثان عن تنزيه القرآن عن المطاعن لا عن المحيط. انظر طبقات المفسرين للداودي ، مخطوط. لسان الميزان : 3 / 387 طبقات المفسرين للأدنوي ، مخطوط. طبقات السيوطي ص : 16 طبع ليدن.

والمتشابه » قبل أن نقف عند زعم ابن العربى أن القاضى أخذ تفسيره من كتاب أبى الحسن الأشعرى. وفى ذلك نورد الملاحظات الآتية :

1 ــ ابن العربى ، المتوفى عام 543 لم يطلع على كتاب أبى الحسن الأشعرى ، لأن الصاحب ابن عباد قد أحرقه كما يزعم ابن العربى نفسه [1] ، وقد وزر الصاحب لبنى بويه فى حدود عام 360 وتوفى عام 385 [2] ، ونسخة الكتاب واحدة لم يكن غيرها « ففقدت من أيدى الناس » ، فقول ابن العربى فى تفسير الأشعرى : « ومنه أخذ عبد الجبار كتابه فى تفسير القرآن » وقد فقد المقارنة بين الكتابين ؛ لا دليل عليه!.

ولا يصح أن يقال أن هذه المقارنة قد أتيحت لابن العربى بما حكاه ابن فورك عن كتاب الأشعرى ، لأن مثل هذه الحكايات لا تتيح الفرصة الكافية لاتهام عريض يقوم على أن القاضى « قد أخذ كتابه من تفسير الأشعرى ».

ولقد كان يجوز ، بناء على هذه الحكايات ، أن يقال : إن القاضى قد أفاد من كتاب أبى الحسن ــ مثلا ــ أو أخذ منه ، لا أن يقال إنه أخذ كتابه فى التفسير ــ جملة ــ منه!

ومن ناحية أخرى ، فإننا لا نرى وجها لقول ابن العربى فى ابن فورك ،

---

(1) نحن نناقش كلام ابن العربى ، على فرض صحة زعمه بأن الصاحب قد أحرق الكتاب فعلا! وإلا فنحن نستبعد ذلك من الأصل ، فمثل الصاحب فى علمه وسعة اطلاعه ووقوفه على حقيقة التفسيرين ، لا يقدم على هذا العمل ، ويرى الأستاذ لشيخ زاهد الكوثرى **رحمه‌الله** أن هذا الزعم من اختلاق أبى حيان التوحيدى ، وإن عول عليه ابن العربى ، وأن أبا حيان كثير الاختلاق على الصاحب رحمهما الله. وقال الشيخ زاهد فى حديثه عن تفسير الأشعرى إن المقريزى ذكر إنه فى سبعين مجلدا ــ لاختلاف الخط ــ وإن ابن فورك كثير النقل عنه. كما أشار إلى أن التاج بن السبكى قال إنه اطلع على مجلد منه ، وأنه ــ أى الشيخ زاهد ــ أطال البحث عنه فى خزائن الكتب ، لكنه لم يتمكن من العثور على شيء منه. انظر تبيين كذب المفترى. ص : 136 ــ 137. الخطط للمقريزى : 2 / 358.

(2) انظر رسائل الصاحب ابن عباد ، مقدمة التحقيق : (ز ــ ح).

وقد وجده يحكى عن كتاب الأشعرى : « فلا أدرى وقع على بعضه! أم أخذه.

من أفواه الرجال؟ » ؛ لأنه ليس هناك ما يمنع أن يكون ابن فورك قد اطلع على النسخة التى تحدث عنها ابن العربى قبل أن يحرقها الصاحب ، وإذا كان ابن العربى قد حكم على القاضى بأنه « قد أخذ كتابه فى التفسير من كتاب الأشعرى » والقاضى قد توفى عام 415 فهلا حكم بإمكان أن يكون ابن فورك قد قرأه واطلع عليه ، وهو أشعرى حرىّ به أن يطلع على تراث إمامه ، وقد توفى ابن فورك عام 406 [1].

2 ــ وعلى فرض أن ابن العربى قد أخذ كلامه هذا عمن اطلع على الكتابين ، وقارن بينهما ، فى أحسن الأحوال ، فوجد القاضى قد أخذ تفسيره عن أبى الحسن ، فإن لنا ــ على هذا الفرض ــ أن نقول : إن منهج الرجلين متباين أشد التباين.

ويبعد أن ينقل أحدهما عن الآخر! إلى جانب أن منزلة أبى الحسن الأشعرى عند القاضى ، والتى يدل عليها تشنيعه الكثير عليه. وقوله فى اسمه : ابن أبى بشر المخذول! ... ونحو ذلك ، لا تبيح له مثل هذا لأخذ! [2]

فان قيل ؛ إن اختلاف المناهج لا يظهر أثره بوضوح إلا فى الآيات المتشابهة

---

(1) ابن فورك : هو أبو بكر محمد بن الحسن ، من أئمة الأشعرية ، كان فقيها أصوليا واعظا ، أخذ العلم عن أبى الحسن الباهلى ، وكان أخص به من الباقلاني والأسفراييني ، وقد أخذا عنه أيضا : من كتبه : كتاب مشكل الحديث انظر الطبقات للسبكى : 3 / 52. تبيين كذب المفترى ص : 244 ، الأعلام 6 / 313.

(2) انظر شرح الأصول الخمسة ، فى مواضع متفرقة ، الصفحات : 335 ، 400 ، 401 ، 477. وانظر فى الصفحة 183 عند كلام القاضى عن كيفية استحقاقه تعالى للصفات ، حيث عرض لرأى الأشعرى فى ذلك آخرا ، قوله : (ثم نبغ الأشعرى ؛ وأطلق القول بأنه تعالى يستحق هذه الصفات لمعان قديمة ؛ لموقاحته وقلة مبالاته بالإسلام والمسلمين)!

والتى يثور حولها الجدل والخلاف المذهبى ، وهذه مما يمكن للقاضى أن يقيم تفسيرها على مذهبه ، فى حين يأخذ تفسير سائر الآيات ، وهى الأعم الأغلب بالطبع ، من كتاب أبى الحسن! فلا يمتنع ـــ على هذا ـــ أن يفيد القاضى من هذا الكتاب أو يأخذ تفسيره منه!! قلنا : إذا كان ذلك لا يمتنع ، فيجب ألا يمتنع أن يكون الأشعرى نفسه قد أخذ كتابه من تفسير أبى على الجبائى ، وهو تفسير حافل مطول يقع فى أكثر من مائة جزء [1]!.

3 ـــ على أن التحقيق فى هذا الموضوع هو أن القاضى عبد الجبار قد لفاد فى تفسيره ، وأخذ فيه ـــ بل أخذه إذا أحب ابن العربى ـــ من تفسير شيخه أبى على الجبائى رحمه‌الله ، لا من تفسير خصمه أبى الحسن الأشعرى. ولو أننا وقفنا على كتاب القاضى لوجدناه يكثر فيه من النقل عن أبى على ، صنيعه فى سائر كتبه الأخرى التى وصلت إلينا ، والتى لا تكاد تخلو مسألة فيها من الاستشهاد بقول لأبى على ، أو أبى هاشم الجبائيين. ويكون القاضى بذلك ، ملتزما ـــ على عادته ـــ بمنهجه فى الفكر والتأليف ، على حد سواء.

يؤيد ذلك ما نجده فى كتابه « إعجاز القرآن » ـــ أحد أجزاء المغنى ـــ من النقل عن مقدمة تفسير أبى على السابق ، والتى خصها أبو على فيما يبدو بالرد على بعض المطاعن فى القرآن ، وجعلها تمهيدا لتفسيره الكبير ، وكثيرا ما نجد القاضى يقول فى هذا الجزء نقلا عن أبى على : ذكر فى مقدمة التفسير ، وجاء

---

(1) انظر الفهرست لابن النديم ؛ طبعة أوربا ص : 34. البداية والنهاية لابن كثير طبع القاهرة عام 1932 ؛ ج 11 / ص : 125. التنبيه والرد على أهل الأهواء لأبى الحسين الملطي ص : 44. تحقيق الشيخ زاهد الكوثرى. نشر عزت العطار سنة 1949.

فيها ... الخ [1].

أما أبو الحسن الأشعرى ، فقد كتب تفسيرا مطولا ينقض به تفسير أستاذه أبى على ، ويرد عليه ، أسماه : « تفسير القرآن والرد على من خالف البيان من أهل الإفك والبهتان » ــ ثم اشتهر هذا التفسير باسم « الخازن » أو « المختزن » و لم يخف أبو الحسن بالطبع ذكر ذلك ، فقال : « ورأيت الجبائى ألّف فى تفسير القرآن كتابا أوّله على خلاف ما أنزل الله عز وجل ، وعلى لغة أهل قريته المعروفة بجبّى ، وليس من أهل اللسان الذى نزل به القرآن ، وما روى فى كتابه حرفا واحدا عن أحد من المفسرين ، وإنما اعتمد على ما وسوس به صدره وشيطانه.

ولو لا أن استغوى بكتابه كثيرا من العوام ، واستزل به عن الحق كثيرا من الطّغام لم يكن لتشاغلى به وجه ». قال الإمام الحافظ أبو القاسم رضى الله عنه : «ثم ذكر بعض المواضع التى أخطأ فيها الجبائى فى تفسيره ، وبين ما أخطأ فيه من تأويل القرآن » [2].

فأبو الحسن الأشعرى إذن على منهجه فى الرد على أهل الزيغ والبدع!

---

(1) انظر إعجاز القرآن ص : 158 وص : 397 ؛ وينقل القاضى فى هذا الجزء عن كتاب آخر لشيخه أبى على ؛ كتبه فى نقض كتاب (الدامغ) لابن الراوندى الزنديق ، الذى طعن فيه على القرآن بالمناقضة. ويوضح القاضي رأيه فى كتاب شيخه فى نقض الدامغ ، وأثر إفادته منه بقوله : (وقد تقصى شيخنا أبو على القول فى ذلك ــ أى فى بيان فساد ما يتعلقون به من التناقض فى القرآن ــ فى نقض كتاب الدامغ ؛ وشفى الصدر رحمه‌الله بما أورده. وقد نبهنا على الأصل فى ذلك ، ولو لا أن الكلام فيه يطول لذكرنا بعضه.

« ونحن نورد اليسير مما أورده ابن الراوندى فى كتاب الدامغ ، وادعي به المناقضة ؛ ليعرف به سخفه فيما ادعاه وتمرده وتجرؤه ، فالقليل من الأمور يدل على الكثير ، ونحيل فى الباقى على ما نقض به شيخنا أبو على رضى الله عنه كلامه ... » انظر ص : 390.

(2) تبيين كذب المفترى ص : 138 ــ 139. وفيه فى موضع آخر يقول الأشعرى : (وألفنا كتاب تفسير القرآن ، رددنا فيه على الجبائى والبلخي ما حرفا من تأويله) ص : 134

يتتبع تفسير أستاذه السابق ببيان وجوه خطئه فى تأويل القرآن ، وذكر الصواب فى ذلك.

ولا يبعد هنا أن يكون الأشعرى ، وهو بسبيل بيان خطأ الجبائى فى تأويل القرآن ، إنما يقف على الآيات المتشابهة والمشكلة ، التى يعتقد أن أبا على أولها وسوسله شيطانه! ليفسرها هو بما يعتقد أنه التأويل الحق ، أو التأويل المأثور عن السلف الماضين ، فى حين كان يدع القول فى سائر الآيات لما ينقله أبو على **رحمه‌الله** من وجوه اللغة والإعراب والقراءة ... أو لما يقارب كلامه فى تفسيرها.

وعلى ذلك ؛ فلا يمتنع فيما نرى أن يكون هناك تقارب فى تفسير أكثر الآيات بين الأشعرى والقاضى عبد الجبار ، ولكن السبب فى ذلك لا يعود إلى أن القاضى قد أخذ تفسيره من الأشعرى! ولكن لأن كليهما قد أخذ فى تفسيره وأفاد من شيخه أبى على الجبائى ، على نحو ما [1]. فجاء من نظر فى تفسير القاضى وتفسير الأشعرى ، فظن ـــ على أحسن الفروض ـــ أن المتأخر منهما أخذ تفسيره عن المتقدم ـــ كما نقل ابن العربى ـــ وذلك وهم محض.

تنزيه القرآن عن المطاعن

أما الكتاب الثانى للقاضى ، فى مجال التفسير والدراسات القرآنية ، فهو

---

(1) نضيف إلى ذلك ما وقفنا عليه آخرا أن الذهبى يقول فى تفسير الأشعرى : إنه مما ألفه على طريقة الاعتزال. وقد استغرب الشيخ زاهد الكوثرى **رحمه‌الله** ذلك ؛ وبخاصة وأن أبا الحسن يذكر أنه ألف كتابه للرد على المعتزلة! ولكنا نرى أن الأشعرى ربما جعل همه فى الرد ، فى المواضع التى كثر الحديث عنها بين العامة. أو أنه كان حديث عهد بهجران الاعتزال و لم يستو له منهجه كاملا بعد. فوقع للذهبى من تفسيره ما وجد فيه اعتزالا لا نقضا لأقوال المعتزلة وتأويلاتهم! ولهذا فإننا لا نستغرب ما استغربه الأستاذ الشيخ زاهد **رحمه‌الله**. انظر تبيين كذب.

المفترى ص : 134.

« تنزيه القرآن عن المطاعن » [1] الذى عرض فيه للآيات التى يتعلق بها الطاعنون ، سواء كان ذلك من وجوه اللغة ، أو الإعراب ، أو النظم ، أو المعانى.

وأبان ـــ بأسلوب مختصر مبسط ـــ عن خطئهم فى فهمها وتأويلها.

فالكتاب ، إذن ، ليس كتابا خاصا بالآيات المتشابهة التى يقع الطعن فيها بسبب ما يبدو من التناقض فى المعانى ، كما ظن بعضهم [2] ، ولكنه أعم من ذلك ، يدل على ذلك النظر فى مسائل الكتاب ، التى لم يخصها القاضى بالآيات المتشابهة ، فالمسألة الأولى منه ـــ مثلا ـــ حول الابتداء باسم الله ، وجواب القاضى على قول المعترض : هلا قيل بالله الرحمن الرحيم ، لأن الاستعانة تقع بالله لا باسمه .. والثانية حول وجه ذكر هذه الأسماء الثلاثة دون غيرها « الله ، الرحمن ، الرحيم ». والثالثة جواب على سؤالهم عن قوله تعالى : ﴿ **الْحَمْدُ لِلَّهِ** ﴾ وقولهم : إن كان حمد نفسه فلا فائدة لنا فيه ، وإن أمرنا بذلك فقد كان يجب أن يقول : قولوا الحمد لله. والرابعة جواب على سؤالهم : لما ذا أعاد ﴿ **الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ** ﴾ فى سورة الحمد ، وقد تقدمت؟ والخامسة حول قوله تعالى ﴿ **مالِكِ يَوْمِ الدِّينِ** ﴾ والرد على قولهم إن يوم الدين ليس بموجود أصلا ، فكيف يملك للعدوم ، وما فائدة ذلك ... [3] إلخ ، وكل ذلك ليس من المتشابه ، كما حدده القاضى رحمه‌الله.

ويدل على ذلك أيضا ، بنظرة واحدة كذلك ، ما أشار إليه القاضى فى

---

(1) أشار الحاكم إلى أن لقاضى كتابا آخر فى هذا المجال اسمه الأدلة. قال الحاكم (وله كتب فى علوم القرآن : كالمحيط. والأدلة. والتنزيه. والمتشابه). شرح العيون : 1 / 130 ظ.

(2) انظر تراث الانسانية ، المجلد الاول ، ص : 984. مقال الأستاذ سعد زائد. مجلة منبر الإسلام ، العدد 10 من السنة 23 مقال الدكتور أحمد الحوفى.

(3) تنزيه القرآن عن المطاعن ، ص : 4 فما بعدها.

خطبة الكتاب ، من أنه أملى فى بيان معانى القرآن ، والفصل بين محكمه ومتشابهه كتبا ، وأنه إنما خص هذا الكتاب بجمع شتات أمور متفرقة تتعلق بالمطاعن على القرآن ، سواء فى ذلك المتشابه وغيره. قال القاضى : « ومعلوم أنه لا ينتفع به ـــ أى بالقرآن ـــ إلا بعد الوقوف على معانى ما فيه ، وبعد الفصل بين محكمه ومتشابهه ، فكثير من الناس قد ضل بأن تمسك بالمتشابه ، حتى اعتقدوا بأن قوله تعالى : ﴿ **يُسَبِّحُ لِلَّهِ ما فِي السَّماواتِ وَما فِي الْأَرْضِ** ﴾ حقيقة فى الحجر والمدر ، والطير والنعم. وربما رووا فى ذلك تسبيح كل شيء من ذلك. ومن اعتقد ذلك لم ينتفع بما يقرأ ، لذلك قال تعالى : ﴿ **أَفَلا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ** ﴾ فى غير موضع ، ولذلك وصفه تعالى بأنه ﴿ **شِفاءٌ لِما فِي الصُّدُورِ** ﴾. وكل ذلك لا يجوز إلا بمعرفة مراده. وقد أملينا فى ذلك ، بحمد الله ، كتبا ، لكن هذا الجنس من ذكر المطاعن وأجوبتها ، وذكر المتشابه ومعانيه وذكر التنبيه على قوارع القرآن متفرق فى ذلك ، ونحن إن شاء الله نجمعه فى هذا الكتاب ليكون النفع به أعظم ، ونسأل الله التوفيق للصواب [1].

---

(1) من مقدمة النسخة الخطية الأخرى التى عثرنا عليها.

على أن الذين حكموا على القاضى بأنه خص كتابه فى التنزيه بالآيات المتشابهة وبيان خطأ فريق من الناس فى تأيلها ، كان من الممكن أن يقفوا قليلا أمام للنص الذى قد يوهم ذلك فى خطبة الكتاب ، فقد جاء فى النسخة المطبوعة ، بدل النص السابق ، قوله : « وقد أملينا فى ذلك كتابا يفصل بين المحكم والمتشابه ، عرضنا فيه سور القرآن على ترتيبها ، وبينا معانى ما تشابه من آياتها ، مع بيان وجه خطأ فريق من الناس فى تأويلها ، ليكون النفع به أعظم ونسأل الله التوفيق للصواب إن شاء الله تعالى ».

فهذا النص الذى خص بالحديث عن كتاب المتشابه ، لا صلة له بالحديث عن موضوع كتاب التنزيه ، وقد أورده القاضى فى معرض حديثه عن وجوب الفصل بين المحكم والمتشابه ، الذى قدم عليه وجوب الوقوف على معانى القرآن أيضا.

ثم نجد أن النص قد قطع وانتهى. ليبدأ الكلام فى مسائل الكتاب. وهذا يقطع بدخول التصحيف على النص. لأن القاضى لا يعقل أن يقول بين يدى كتابه « وقد أملينا فى ذلك كتابا » ثم يعنى كتابه الذى سيمليه. أو يكتبه!! لأنه لم يكتب منه بعد كلمة واحدة! ولا حاجة بالقاضى.

طبعا إلى كتابة كتابين فى المتشابه! على أننا قد عرضنا لهذا بالتفصيل فى مقدمة التحقيق التى ـــ

فهذا نص قاطع فى بيان موضوع الكتاب ، وأنه كتبه بعد أن أملى تفسيره وكتابه فى المتشابه ، وكتبا أخرى تعرض فيها لرد المطاعن عن القرآن ، كالإعجاز وخلق القرآن ـــ جزءان من المغنى ـــ فجمع فيه تلك المتفرقات المتصلة برد المطاعن.

وقد حمله ذلك ، فيما يبدو ، على أن يجمل فيها القول ، ويختصر المناقشات والردود ، فجاء الكتاب ـــ على تنوع المطاعن ـــ مختصرا موجزا إذا قيس بالمتشابه الذى خصه بطائفة معيّنة من الآيات ، أو إذا قيس بسائر كتبه **رحمه‌الله**.

ثانيا : متشابه القرآن

أما كتابنا « متشابه القرآن » فهو أهم ما وصلنا من كتب القاضى فى التفسير ، ومن أهم كتب المعتزلة فى الكشف عن منهجهم فى تفسير القرآن.

1 ـــ منهج القاضى فى الكتاب

عمد القاضى فى هذا الكتاب إلى الآيات المتشابهة ، فأولها وبين حقيقة المراد منها ، كما وقف عند كثير من الآيات المحكمة ، ففسرها وأصّل الاستدلال بها ؛ كلّ فى موضوعه الخاص ، وعند القاضى ـــ كما قدم فى صدر كتابه ـــ أن أقوى ما يعلم به الفرق بين المحكم والمتشابه : أدلة العقول ، وأنه لا بد لذلك ، من بناء المحكم والمتشابه جميعا على هذه الأدلة ، لأن « موضوع اللغة يقتضى أنه لا كلمة فى مواضعتها إلا وهى تحتمل غير ما وضعت له ، فلو لم يرجع إلى أمر لا يحتمل ؛ لم يصح التفرقة بين المحكم ولنتشابه » [1].

ـــ أعددناها للكتاب ، والتى ألمحنا فيها كذلك لكثير من الأخطاء والتصحيفات الفاحشة التى زادها الناشر على تصحيفات النسخة الوحيدة التى طبع عنها الكتاب ؛ حتى وجدناه كثيرا ما يقلب المعانى! ويتبرع بالزيادة على النص أو الحذف منه حيث لا يروقه المعنى أو يقصر عن فهمه. أو لا يجده مؤدى بعبارة « أزهرية »!

(1) انظر الفقرة 3 من كتاب القاضى.

ولهذا قام بتأويل الآيات التي تخالف بظاهرها أدلة التوحيد والعدل ، فأولها على أصول العربية بما يطابق هذه الأدلة ، أو ـــ بعبارة أخرى ـــ بما يطابق شواهد العقل.

وقد بنى القاضي عمله هذا على أصل مهم قدم القول فيه في مستهل كتابه ، ودافع عنه وأقام الدليل عليه. ونحن نوجز القول في بيان هذا الأصل ، كما أوضحه القاضي هنا وفي سائر كتبه ، إيضاحا لمنهجه في هذا الكتاب.

1 ـــ دليل العقل : يتلخص هذا الأصل في وجوب معرفة الله تعالى بدليل العقل ـــ أولا ـــ وأنه تعالى حكيم لا يختار فعل القبيح ، لأن هذه المعرفة يمكن معها للقول بإنه تعالى صادق في إخباره وكلامه ، وأنه لا يجري المعجز على الكذابين ... الخ ـــ وبالتالي يمكن الاستدلال بالقرآن على ما يدل عليه.

ولذلك لا يمكن الاستدلال بالقرآن على إثباته تعالى وإثبات حكمته ؛ لأن ذلك موقوف على العلم بصحته ، وصحته لا تعلم إلا بعد العلم بحال فاعله ، فيؤدي ذلك إلى أن القرآن لا يدل عليه تعالى إلا بعد المعرفة به ، ومتى عرف استغنى عن الدلالة عليه [1].

ويمضي القاضي في بيان هذا الأصل وشرحه ، ودفع الاعتراضات عنه بما يغني عن إعادته. وقد قدمه على جميع المسائل التي أوردها في مقدمة كتابه ، حتى إذا شرع في المسألة الثانية المتصلة بمزية المحكم على المتشابه جعلهما بمنزلة واحدة من حيث إن الاستدلال بهما أجمع لا يمكن إلا بعد معرفة حكمة الفاعل ،

---

(1) انظر الفقرة الأولى من كتاب القاضي.

وأنه لا يجوز أن يختار القبيح. ثم حكم عليهما بالاختلاف من وجه آخر ، وهو أن المتشابه يحتاج إلى فكر مبتدأ ونظر مجدد ، ليحمل على الوجه الذى يطابق المحكم أو دليل العقل. ثم قال بعد ذلك : « فأما إذا كان المحكم والمتشابه واردين فى التوحيد والعدل ، فلابد من بنائهما على أدلة العقول ؛ لأنه لا يصح ممن لم يعلم أنه جل وعز حكيم لا يختار فعل القبيح ، أن يستدل على أنه جل وعز بهذه الصفة بكلامه »!!

ولذلك يرى أن المخالفين فى العدل والتوحيد يمكن أن نحجهم بذكر المحكم ونبين مخالفتهم لما أقروا بصحته فى الجملة ، ليتبينوا أنهم خالفوا الكتاب ، كما خرجوا عن أدلة العقول. ثم يقول : « فأما أن يمكن أن نبين للجاهل بالله تعالى وبحكمته ، أن الله عز وجل لا يختار فعل القبيح ، وأنه لا يشبه الأعراض والأجسام ، والقرآن محكمه ومتشابهه ، فذلك لا يصح ».

وهكذا ينفذ القاضى من هذا كله إلى القول بوجوب ترتيب المحكم والمتشابه جميعا على أدلة العقول ، والحكم « بأن ما لا يحتمل إلا ما تقتضيه هذه الجملة يجب أن يثبت محكما ؛ وما احتمل هذا الوجه وخلافه فهو المتشابه » ومن ثم يرى ضرورة تأويل ظواهر الكتاب المخالفة لأصول العدل والتوحيد ، بعد الحكم عليها بأنها من المتشابه.

القاضى يدافع عن هذا المنهج العقلى

هذا المنهج العقلى الذى ينطلق منه القاضى فى تفسير القرآن ، وفى الحكم على المحكم والمتشابه ، يؤكده فى مناسبات كثيرة ، ويدل عليه بعبارات مختلفة ، ففي كتابه « إعجاز القرآن » نجده يرد على من يدعى أن القرآن

متناقض فى دلالته ، « لأنه يدل ظاهره على أمور مختلفة فى الديانات ». فيقول : إنهم قد أتوا فى ذلك من جهة الجهل بالله تعالى وما يجوز عليه وما لا يجوز ، ومن جهة اللغة [1] ، ثم يلخص ما قاله فى مقدمة كتابه فى المتشابه حول صحة الدلالة بالقرآن ووجوب عرض المحكم والمتشابه على أدلة العقول ، فيقول :

« وقد بينا فى مقدمات كتاب « المتشابه » أن المتعلق بمثل ذلك لا يخلو من أن يزعم أن القرآن دلالة على التوحيد والعدل ، أو يقول : لا نعلم صحة دلالته إلا بعد العلم بالتوحيد العدل ، وبينا فساد القول الأول بأن قلنا : إن من لا يعرف المتكلم ، ولا يعلم أنه ممن لا يتكلم إلا بحق ، لا يصح أن يستدل بكلامه ، لأنه لا يمكن أن يعلم صحة كلامه إلا بما قدمناه ، لأنه لا يصح أن يعلمه بقوله : إن كلامه حق ، لأنه إذا جوز فى كلامه أن يكون باطلا ، يجوز فى هذا القول أيضا أن يكون باطلا!

« وإذا وجب تقدم ما ذكرناه من المعرفة ، ليصح أن يعرف أن كلامه تعالى حق ودلالة ، فلا بد أن يعرض ما فى كتاب الله من الآيات الواردة فى العدل والتوحيد ، على ما تقدم له من العلم ، فما وافقه حمله على ظاهره ، وما خالف الظاهر حمله على المجاز ، وإلا كان الفرع ناقضا للأصل. ولا يمكن فى كون كلامه تعالى دلالة سوى هذه الطريقة » [2] :

ثم يقول فى الرد على من زعم التناقض : « فإذا ثبت ما قدمناه لم يمكنهم ادعاء الاختلاف والمناقضة فيه ، لأنه محكمه ومتشابهه سواء فى أنهما لا يدلان ،

---

(1) انظر المغنى ، الجزء السادس عشر (إعجاز القرآن) ص : 394.

(2) انظر المصدر السابق. ص : 395.

وفى أن الواجب على المكلف عرضهما على دليل العقول ، وإذا وجب ذلك فيهما حملنا ما يمكن إيفاء الحقيقة حقها ، على حقيقته ، وما لا يمكن أن نوفيه حقه حملناه على مجازه المعروف ، فكيف يدعى فى مثل ذلك التناقض [1] »؟!

كلمة فى هذا المنهج

وليس بعد هذا التلخيص الموجز من القاضى نفسه ، مجال للقول والشرح ، ولكن قبل أن نضيف إلى اعتماد القاضى فى منهجه على التأويل العقلى ، اعتماده على التحليل اللغوى الدقيق ، نقف قليلا أمام هذه النظرية العقلية الخالصة فى تفسير القرآن ، والتى يظن معها أن القاضى يجعل العقل حاكما على الكتاب ، ومقدما عليه فى الدلالة.

والواقع أن القاضى يجعل الكتاب هو الأصل ، ولكنه يقول إن حجيته أو دلالته لا يمكن القول بها قبل معرفة الله تعالى وحكمته ، وأنه متفرد بالإلهية ، فإذا كان سبيل هذه المعرفة هو العقل ، فالواجب القول بوضعه على رأس الأدلة ، ولا يكون فى ذلك ما يجعله حاكما على الكتاب ، لأن الكتاب هو الأصل من حيث إن فيه التنبيه على ما فى العقول [2].

---

(1) إعجاز القرآن. ص : 395.

(2) أوضح القاضى ذلك فى كتابه (فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة). فقد رتب فى الفصل الأول منه الأدلة وأوضح رأيه فى أن تقديم دلالة العقل لا يطعن فى جعل الكتاب هو الأصل ، فقال فى بيان هذه الأدلة : « أولها دلالة العقل. لأن به يميز بين الحسن والقبيح. ولأن به يعرف أن الكتاب حجة. وكذلك السنة والإجماع. » قال القاضى « وربما تعجب من هذا الترتيب بعضهم. فيظن أن الأدلة هى الكتاب والسنة والإجماع فقط. أو يظن أن العقل إذا كان يدل على أمور فهو مؤخر. وليس الأمر كذلك. لأن الله تعالى لم يخاطب إلا أهل العقل.

ولأن به يعرف أن الكتاب حجة. وكذلك السنة والاجماع ... » ثم قال : « وإن كنا نقول إن الكتاب هو الأصل من حيث إن فيه التنبيه على ما فى العقول. كما أن فيه الأدلة على الأحكام ».

ويلخص كل ذلك بقوله : « ومتى عرفناه بالعقل إلها متفردا بالإلهية. وعرفناه حكيما. يعلم فى كتابه أنه دلالة ». الورقة 2 من فضل الاعتزال. مخطوط.

على أننا نقول إن هذا المنهج الذى سار عليه القاضى فى تأويل المتشابه ـــ فى كتابه ـــ وفى تفسير القرآن وحجيته ـــ بعامة ـــ وما تقدم ذلك من ترتيب الأدلة ... جـــزء لا يتجزأ من منهج المعتزلة الفكرى بوجه عام. وأى حديث عن منهج القاضى فى كتابه يجب أن يبحث فى ضمن هذا الإطار. والذى ذكرناه هنا لا يعدو أن يكون إيضـــاحا لأهـــم جوانب هذا المنهج ، ومحاولة للشرح والربط ، قصدنا منه إلى جلاء « الأصل » الـــذى يصدر عنه القاضى فى تفسير المتشابه وتأويله [1] دون الحديث عن تقويم هذا الأصل الذى لا محل للحديث عنه فى هذه المقدمة.

بعض الشواهد على هذا المنهج :

وغنى عن البيان ، بعد هذا ، أن هذه النزعة العقلية هى التى تتجلى بوضـــوح فى تأويلات القاضى للآيات المتشابهة ، وفى رده على الخصوم تمسكهم بظواهرهـــا ، وفى استدلاله كذلك على مذهبه بالمحكمات. ونكتفى هنا بإيراد بعض الشـــواهد الموضـــحة لذلك.

1 ـــ يرد القاضى على من زعم أن قوله تعالى : ﴿ **خَلَقَ لَكُمْ ما فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً** ﴾ يدل على أن هذه الأمور كلها مباحة ، وأن لنا التصرف فى جميعها ، بقوله : إنه تعالى خلق ما فى الأرض ـــ فى الجملة ـــ للعباد لكى ينتفعوا به ، فالظاهر فى الجملة لا يخالف ما ثبت بالدليل. ثم يقول ، « فأما من جهة التفصيل : فلا بد من شرط. ولا فرق بين أن يكون منطوقا به أو معروفا بالعقل ، وهو أن لنا أن نتصرف فيه ما لم يؤد إلى مضرة على وجه ... » [2] ،

---

(1) نقوم الآن بإعداد دراسة وافية عن منهج المعتزلة فى تفسير القرآن.

(2) ص 76 من الكتاب.

2 ــ ويجد فى قوله تعالى : ﴿ يُرِيدُ اللهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ ﴾ فى آية الصوم ، ما يدل على أنه تعالى لا يريد بالعباد الكفر وأن يعذبهم فى الآخرة ؛ لأنه تعالى « إذا امتن علينا بأنه لا يريد بنا العسر الذى هو عمل المشقة بالصوم ، رحمة بنا ورأفة ، فكيف يجوز أن نتصور أنه يريد مع ذلك بالعبد أن يكفر ويخلد بين أطباق النيران؟. ولو أن أحدنا أقبل على ولده ، فقال : لا أريد منك مع إشفاقى عليك أن تنصرف فى أيام القيظ ، لم يجز أن يتصور مع ذلك أنه يريد أن يعذبه بالنار. وهذا مما يأباه العقل » [1].

3 ــ ويؤكد فى موضع آخر ، عند الكلام على أن مرتكب الكبيرة إذا تاب لا يعاقب بالخلود فى النار ، على أن ما دل العقل على اشتراطه هو فى حكم المتصل بالقول ، لأنه تعالى لا يجوز أن يعاقب من بذل مجهوده فى تلافى ما كان منه ، فاذا كان قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَعْصِ اللهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ ناراً خالِداً فِيها ﴾ دالا على مذهب المعتزلة أن من فعل ذلك من أهل الصلاة يخلد فى النار ، فقد قال القاضى : ما لم يتب ، لأن اشتراط التوبة معلوم بالعقل ، « وما دل العقل الصحيح على اشتراطه هو فى حكم المتصل بالقول ، وإن كان تعالى قد بين كونه شرط فى مواضع ». [2]

4 ــ ومما يستدل به القاضى على فساد قول المجبرة قوله تعالى : ﴿ فَما كانَ دَعْواهُمْ إِذْ جاءَهُمْ بَأْسُنا إِلاَّ أَنْ قالُوا إِنَّا كُنَّا ظالِمِينَ ﴾ فلم يتعلق هؤلاء الذين رأوا العذاب إلا بهذا القول ، ولو كان الأمر كما تقوله المجبرة لكان الأولى أن يقولوا إنك أوقعتنا فى الظلم ، أو منعتنا من الإيمان بسلب القدرة عليه ... الخ ...

---

(1) المصدر السابق. ص : 118.

(2) المصدر السابق. ص : 179.

« لأن المتصور فى العقول أنه لا عذر لمن يعامل بمضرة أوضح من أن يظهر أنه لم يقدر على خلاف ما فعل [1].

5 ــ ويقول ، وهو بسبيل تأويل آية تدل ــ من بعض الوجوه ــ على جواز الشرك على الأنبياء : « فإذا تقدم ذكر أمرين ، ودل الدليل فى أحدهما على امتناع الحكم عليه ، فالواجب أن يرد ذلك الحكم إلى المذكور الآخر باضطرار [2].

6 ــ ويبين فى تأويل إحدى الآيات التى ورد فيها ذكر الاستواء ، أنه فسره بمعنى الاستيلاء والاقتدار ، مع أن من معانيه الانتصاب ، « لأن العقل قد اقتضى المعنى الأول ، من حيث دل على أنه تعالى قديم. ولو كان جسما يجوز عليه الأماكن لكان محدثا ، تعالى الله عن ذلك ؛ لأن الأجسام لا بد من أن يلزمها دلالة الحدث ... » [3]

إلى آيات كثيرة يظهر فيها أثر تحكيم العقل فى الفهم والتأويل شديد الوضوح ، أثرا طبيعيا لهذا المنهج.

ب ــ اللغة والنظم

ويستعين القاضى على هذا التأويل باللغة ، سواء فى ذلك المفردات ، وقواعد النحو والإعراب ، والعناية بالنظم القرآنى ، وضرورة بقاء الصلة اللغوية والمعنوية قائمة بين الآية أو الآيات ، والقاضى شأنه فى ذلك شأن سائر المعتزلة فى العناية باللغة فى التفسير والتأويل.

---

(1) نفس المصدر. ص : 273.

(2) المصدر السابق. ص : 309 ــ 310.

(3) كتاب القاضى. المصدر السابق. ص : 351.

والواقع أن اللغة لم تكن لتسعف القاضى فى تأويلاته لو أنه كان ينطلق فى ذلك على منهج باطل ، فعل الباطنية مثلا ، ومن هنا يمكن الحكم على منهج القاضى فى المتشابه وفى التأويل ، كما يمكننا أن نرجح تسمية تأويله بالتأويل العقلى ــ دون التأويل اللغوى [1] ــ لأن اللغة لا تعدو أن تكون أداة لهذا التأويل فى نهاية المطاف ، وإن كان لا يمتنع أن نقول إن القاضى وسائر المعتزلة يعتمدون فى تأويلهم لكتاب الله على شيئين رئيسيين : هما العقل واللغة [2].

من شواهد الاعتماد على اللغة :

ونكتفى فى بيان هذا الاعتماد على اللغة ــ والذى تكاد تخلو منه

---

(1) سمى جولد زيهر منهج المعتزلة فى التأويل بالمنهج اللغوى! وقد تناولنا هذه النقطة فى البحث الذى نعده عن منهج المعتزلة فى التفسير. والذى تناولنا فيه جميع قواعد هذا المنهج فى التفسير والتأويل.

(2) من طريف ما يدل على هذا المنهج المقلى لدى المعتزلة ما أجاب به جعفر بن مبشر ــ أبو محمد الثقفى من رجال الطبقة السابعة ــ الخياط حين سأله عن قوله تعالى : [يُضِلُّ مَنْ يَشاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشاءُ] وعن الختم والطبع. فقال : (أنا مبادر إلى حاجة. ولكنى ألقى إليك جملة تعمل عليها : اعلم أنه لا يجوز على أحكم الحاكمين أن يأمر بمكرمة ثم يحول دونها.

ولا أن ينهى عن قاذورة ثم يدخل فيها. وتأول الآيات بعد هذا كيف شئت) طبقات المعتزلة. ص : 76.

أما تمكن المعتزلة من لسان العرب ولغتها ، مما أعانهم على تأويلاتهم العقلية ، فأشهر من أن يتحدث عنه ، وبحسبهم العلاف والنظام والجاحظ ، والجبائيان ، وشهادة علماء اللغة ، قال المبرد : (ما رأيت أفصح من أبى الهذيل والجاحظ ، وكان أبو الهذيل أحسن مناظرة ، شهدته فى مجلس وقد استشهد فى جملة كلامه بثلاثمائة بيت). طبقات منزلة ص : 45 وقال ثمامة : (وصفت أبا الهذيل للمأمون فلما دخل عليه جعل المأمون يقول لى : يا أبا معن وأبو الهذيل يقول لى يا ثمامة. فكدت أتقد غيظا. فلما احتفل المجلس استشهد فى عرض كلامه بسبعمائة بيت ، فقلت : إن شئت فكنى وإن شئت فسمنى!). المصدر السابق ، ص : 46. وانظر الفصل الذى عقده الحاكم لذكر (من ذهب إلى العدل من الشعراء وأئمة اللغة) والذى قال فى أوله : (أكثر نحاة البصرة ، وكثير من أهل اللغة. وجملة من الشعراء وأئمة الأدب يذهبون مذهب العدل) شرح عيون المسائل. المجلد الأول. ورقة 163 ــ 166.

صفحة واحدة من صفحات الكتاب ــ ببعض الشواهد :

1 ــ ففي مسألة الاستواء السابقة فى قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ اسْتَوى إِلَى السَّماءِ وَهِيَ دُخانٌ ﴾ بين القاضى أن الاستواء محتمل فى اللغة ، ومنصرف فيها إلى وجوه ، وأن مواقعه تختلف بحسب ما يتصل به من القول ، والمراد به فى الآية : القصد لخلق السماء ، « لأنه عداه إلى ، ولا يكاد يعدى بـ « إلى » إذا أريد به الاستواء على المكان [1] ».

2 ــ ويرد القاضى على الذين يجوزون على الله المكان واللقاء ، استنادا إلى قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلاقُوا رَبِّهِمْ وَأَنَّهُمْ إِلَيْهِ راجِعُونَ ﴾ فيقول : إن المعنى أنهم ملاقو ما وعدهم به من الثواب ، وأنهم يرجعون إلى حيث لا يملك الأمور سواه ، قال القاضى : « وليس اللقاء هو التجاور على جهة المشاهدة ، لأن الضرير قد يلقى غيره إذا سمع خطابه ، وإن لم يشاهده ، وقد يبعد من مخاطبه ، ويعد ملاقيا له [2] ».

3 ــ ويقول القاضى فى استدلال الذين يقولون إن المعاصى من قبله تعالى بقوله تعالى : ﴿ وَإِذْ أَنْجَيْناكُمْ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوءَ الْعَذابِ ، يُقَتِّلُونَ أَبْناءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِساءَكُمْ وَفِي ذلِكُمْ بَلاءٌ مِنْ رَبِّكُمْ عَظِيمٌ ﴾ ــ لمكان إضافتها إليه سبحانه ــ إن هذا الاستدلال باطل ، لأن المراد بالبلاء هو الإحسان ، حيث نجاهم ممن يعاملونهم بهذه المعاملة ، قال القاضى ، « والكلام فى أن الأيادى والإحسان يسمى بلاء ظاهر فى اللغة [3] ».

4 ــ وفى موضع آخر يستدل القاضى على أن أفعال العباد ليست من خلقه

---

(1) انظر ص : 73.

(2) انظر ص : 88.

(3) انظر ص : 91.

تعالى ، بالآية الكريمة ﴿ فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُبُونَ الْكِتابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هذا مِنْ عِنْدِ اللهِ لِيَشْتَرُوا بِهِ ثَمَناً قَلِيلاً ، فَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا يَكْسِبُونَ ﴾ ويقول في ذلك : « إن أقوى الإضافات في الفعل أن يضاف إلى فاعله ، فلو كان تعالى خلق ما كتبوه لما صح أن ينفيه عن نفسه مع أنه الذى خلقه وأوجده »!

فإن اعترض على القاضى بأنهم يضيفون الطاعة إليه تعالى وإن لم يفعلها ، قال : « إن الذى قلناه إن ما يفعله لا يجوز أن ينفى عنه فلا يضاف إليه ، و لم نقل إن كل ما أضيف له فهو فعله » ثم يتحدث عن أنواع الإضافات في اللغة فيقول : «قد يضاف الشيء إلى من فعله ، وقد يضاف إلى من أعان عليه وسهل السبيل إليه ولطف فيه ، وقد يضاف إلى من فعل ما يجرى مجرى السبب له ، ولذلك قد يضاف ما يفعله أحدنا من الإحسان إليه ؛ لأنه فعله ، وقد يضاف أدب ولده إليه وإن كان من فعل الولد ، لما فعل المقدمات التي عندها يتأدب ....

وهذا ظاهر في اللغة ، ولا يعرف في اللغة قطع إضافة الفعل عن فاعله البتة [1] ».

ومن شواهد الاعتماد على النظم والسياق

1 ــ وحمل القاضى قوله تعالى في الكفار : ﴿ صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ فَهُمْ لا يَعْقِلُونَ ﴾ على التشبيه ، لأنهم لشدة تمسكهم بالكفر ، وإخراجهم أنفسهم أن ينتفعوا بما يسمعون ويبصرون ، كانوا بمنزلة من لا يسمع ولا يبصر. و لم يجوز أن يكون في الآية دلالة على أنه جعل الكفار ممنوعين من الإيمان ، كما زعم بعضهم ، لأن قوله تعالى في آخر الآية ﴿ فَهُمْ لا يَعْقِلُونَ ﴾ لو كان المراد به التحقيق لم يكن لذلك تعلق

---

(1) انظر ص : 96 ــ 97.

بما تقدم ، لأن الأصم الأبكم قد يكون عاقلا ، ومتى حمل على التشبيه كان له به تعلق ، فيتسق المعنى ، والنظم [1].

2 ــ ومن شواهد الاعتماد على النظم والسياق كذلك فى تأويلاته رحمه‌اللهــ ، صرفه الأمر الوارد فى قوله تعالى : ﴿ وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْماءَ كُلَّها ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلائِكَةِ فَقالَ أَنْبِئُونِي بِأَسْماءِ هؤُلاءِ إِنْ كُنْتُمْ صادِقِينَ ﴾ إلى معنى التقرير والتقريع ، لأن صدر الآية يبين أنه تعالى قد خص آدم بأن علمه الأسماء ليكون علمه بها معجزة له ، فأراد أن يبين للملائكة أن هذا الاختصاص يوجب نبوته ، قال القاضى : « فقررهم بقوله : ﴿ أَنْبِئُونِي بِأَسْماءِ هؤُلاءِ ﴾ على ذلك ، ونبه من حالهم على أنهم إذا لم يختصوا بما اختص به آدم مما فيه انتقاض عادة فيجب أن يكون نبيا ، ولذلك حكى عنهم ما يدل على الانقياد ، وهو قولهم : ﴿ قالُوا سُبْحانَكَ لا عِلْمَ لَنا إِلاَّ ما عَلَّمْتَنا ﴾.

وكذلك ترجح الآية التالية صرف الأمر إلى التقرير ، قال تعالى من بعد ﴿ قالَ يا آدَمُ أَنْبِئْهُمْ بِأَسْمائِهِمْ ... ﴾ الآية ؛ لأنه لو كان تكليفا لكان لا يتغير حاله بأن يخبرهم آدم عليه‌السلام بالأسماء ، و لم يكن لقوله تعالى عند ذلك ﴿ إِنِّي أَعْلَمُ غَيْبَ السَّماواتِ وَالْأَرْضِ ﴾ معنى .. [2]

وهكذا يرد القاضى على من زعم أن فى الآية دلالة على أن الله تعالى يكلف العبد ما لا يطيق ، ويأمره بما يعلم أنه لا سبيل له إلى القيام به ، لأن هذا مما يأباه العقل ، ومما يفسد به نظم الآية بعد ذلك.

---

(1) انظر ص : 115 ــ 116.

(2) انظر ص : 80 ــ 83.

وعلى هذا النحو من التخريجات اللغوية الدقيقة يمضى القاضى فى تأويل متشـــــابه القرآن فى سائر كتابه.

2 ــ طريقة المؤلف :

يستعرض القاضى **رحمه‌الله** ، فى كتابه ، سور القرآن بحسب ترتيبها فى المصحف ، ويقف فى كل منها عند نوعين من الآيات : الآيات المتشابهة التى يزعم الخصم أن فيها دلالة على مذهبه ، والآيات المحكمة الدالة على المذهب الحق ، وذلك ما ألزم به نفسه فى آخر مقدمة الكتاب ، حيث ذكر أنه سيبين فى المتشابه « أن ظاهره لا يدل على ما يقوله المخالف البتة » وذكر أنه سيقف فى كل سورة عند « ما يدل من المحكمات على الحق » [1].

وهكذا جاءت مسائل الكتاب على نوعين : مسائل ، ودلالات.

أما المسائل فموضوعها الآيات المتشابهة ، وعرض ما يراه الخصم فيها من الدلالـــة على مذهبه ، ثم تأويلها على الوجه الصحيح ، الذى يراه القاضى مبطلا لدعاوى الخصم.

وقد جرت عادة المؤلف فى هذه المسائل على الاكتفاء بالقول الموجز فيما يســـتدل عليه المخالف ، دون التعرض لذكره أو ذكر فرقته أو مذهبه ، فسواء عنـــده المشـــبهة ، والأشاعرة ، والخوارج ، وغيرهم ، لأن ما يقصد إليه هو بيان أن هذه الآية قد استدل بها على رأى باطل ، هو كذا ، تمهيدا لرده وبيان وجه الصواب فى فهم الآيـــة وتأويلهـــا ، وغالبا ما يقول القاضى عند عرض آرائهم : « قالوا .. ».

وغالبا ما يستهل القاضى الرد عليهم ببيان أن الظاهر الذى يدعونه لا يدل

---

(1) انظر الفقرة : 12.

على ما يذهبون إليه! أو أنه مما لا يمكن أن يقول به أحد ، وأنه ـــ لذلك ـــ لابد للجميع من الدخول تحت التأويل ، ثم يشرع فى تأويله هو ، **رحمه‌الله** ، على المنهج الذى أسلفنا الحديث عنه.

أما الدلالات فموضوعها الآيات المحكمات ، وهى التى يستدل بها القاضى على التوحيد والعدل ، وإن كان من غير اللازم ـــ بالطبع ـــ أن يكون قد التزم استقصاء هذه الآيات جميعا ، وبحسبه منها ما يدل على الحق فى بابه الخاص [1].

وبعد ، فإن هذا الترتيب الذى اتبعه القاضى فى كتابه ، هو ـــ بلا شك ـــ الترتيب الأفضل لمن كان همه الوقوف على الآيات المتشابهات فى القرآن ، ورد التمسك بظاهرها من قبل الجبرية ، والمجسمة ، والحشوية ، وسائر أهل الزيغ ، وهو كذلك الأقرب لطبيعة الإملاء الذى جرى عليه القاضى فى وضع الكتاب ، على عادته فى سائر كتبه ، وكما أوضح ذلك فى المغنى ، فى النص الذى نقلناه أنفا عند التعريف بهذا الكتاب.

ولكن الإفادة من كتابنا المتشابه ، فى دراسة أدلة الفرق المختلفة التى تستند فيها إلى آيات القرآن ـــ سواء فى ذلك المعتزلة وغيرهم ، وسواء أكان استدلالا بالحق أم استدلالا بالباطل ـــ ليست ميسرة على الوجه الأكمل ، على عكس ما لو كان ترتيب الكتاب موضوعيا ، عرض فيه المؤلف للمتشابهات والمحكمات فى المسائل المتنازع عليها ؛ واحدة واحدة ، كمسألة الرؤية ، أو خلق الأفعال ، أو الوعد والوعيد ، أو أية مسألة أخرى ، فأول المتشابه ، وأصّل الاستدلال

---

(1) انظر الفقرة : 12 من الكتاب.

بالمحكم [1]. ونرجو أن يكون فى الفهارس بعض العوض.

3 ــ كتاب القاضى ومنزلته بين كتب المتشابه الأخرى

إن الحكم على كتاب القاضى ومقارنته بكتب من تقدمه من شيوخ المعتزلة وغيرهم ، يبدو أنه من غير الممكن ، وقد فقدنا هذه الكتب ، وبخاصة كتاب ، أبى على الجبائى ، الذى ذكره ابن النديم ، ونحن نعلم مدى ما تلقاه آراء أبى على وكتبه من الرعاية والاعتبار عند القاضى عبد الجبار.

وإن كان من الممكن هنا القول بأن المعتزلة كانوا أسبق من غيرهم إلى الكتابة فى هذا الموضوع إن لم يكونوا قد انفردوا فيه ، أو كتبوا أكثر من سائر الفرق الأخرى على أقل تقدير ، وقد حملهم على ذلك تصديهم للدفاع عن الإسلام والرد على الطاعنين على القرآن ، من أى نحلة كان ، إلى جانب رغبتهم فى الدلالة على مذهبهم وإثبات أن الكتاب موافق لأدلة العقول ، وتأويل جميع الظواهر التى يتعلق بها خصومهم من الجبرية والحشوية وغيرهم ، وإثبات أن هؤلاء قد عدلوا عن البراهين وعن التمسك بالكتاب جميعا ، كما يقول القاضى فى صدر كتابه.

---

(1) واضح أن ما قدمناه من الكلام هنا فى بيان مسلك المؤلف فى ترتيب كتابه ، والذى وضعناه تحت عنوان (طريقة المؤلف) يغاير من كل وجه ما تحدثنا عنه آنفا تحت عنوان (منهج القاضى فى الكتاب) وأن كلا من العنوانين إن كان لا يدل على ما تحته ــ عند بعضهم ــ بنفسه ، فقد دل ــ والحمد لله ــ بما كتب تحته ــ وإذا كنا لم فتقول على اللغة أو العرف العلمى ، فإن الزعم بأن تفريقنا هذا يدل على الخطأ فى فهم الاصطلاحات فى تعبير بعضهم ــ أوغل فى الفساد من أن يحكم عليه بالخطإ. ويبدو لنا أننا ما زلنا بحاجة ملحة إلى أن يكتب لنا كثير من الصفحات ــ فوق ما كتب ــ فى المنهج ، حتى يقوى بعض الناس على التفريق بين المناهج والفهارس! وبين المناهج وترتيب الموضوعات أو المعلومات .. ، وأخيرا بين المناهج والطرق!!.

ومن جهة أخرى ، فإن الفهارس التى تعطينا أسماء الكتب التى ألفت فى المتشـــابه ، مما لم يصل إلينا ، لا تفرق فى تصنيفها لهذه الكتب بين المتشابه ـــ موضوع التحقيق ـــ والمتشابه اللفظى المتصل بالآيات المتماثلة والمتقاربة فى اللفظ.

وهذا مما يعوق سبيل المقارنة التاريخية السليمة ، كذلك.

ولكننا ، على أية حال ، سنقف على الكتب التى ألفت فى المتشابه قبل القاضى ، **رحمه‌الله** ، ونحاول ببعض الدلائل أن نميز منها كتب المتشابه اللفظـــى مـــن متشـــابه المتكلمين ، لنضع كتاب القاضى عبد الجبار فى موضعه من هذه الكتب.

الكتب التى ذكرها ابن النديم :

ذكر ابن النديم تحت عنوان : « الكتب المؤلفة فى متشابه القرآن » الكتب التالية : « كتاب محمود بن الحسن [1]. كتاب خلف بن هشام [2].

كتاب القطيعى [3]. كتاب نافع [4]. كتاب حمزة [5]. كتاب على بن قاسم

---

(1) هو محمود بن حسن الوراق ، عده الحاكم فيمن ذهب إلى العدل من الشعراء وأئمة اللغة.

وأورد من شعره :

ولم تلـــزم الـــذنب المقـــادير جـــاهلا فـــأنت ولى الـــذنب ليـــس المقـــادر

فلـــو كـــان للمقـــدار فى الـــذنب شـــركة لكـــان لـــه حـــظ مـــن الـــوزر وافـــر

توفى فى حدود الثلاثين ومائتين. انظر شرح عيون المسائل المجلد الأول ورقة 164 ـــ 165.فـــوات الوفيات : 2 / 562.

(2) هو خلف بن هشام الأزدى ، أبو محمد ، أحد القراء العشرة ، كان عالما عابدا ثقة ، واشـــتهر ببغـــداد وتوفى فيها سنة 229. غاية النهاية : 1 / 273 ، تاريخ بغداد : 8 / 322.

(3) هو أحمد بن جعفر بن حمدان بن مالك (أبو بكر القطيعى) عالم بالحديث ، يقال إنه كان مسند العراق فى عصره ، ونسبته إلى (قطيعة الدقيق) ببغداد وحدث عنه الحاكم وأبو نعيم ، وتوفى سنة 368. انظر لسان الميزان : 1 / 145 ، غاية النهاية : 1 / 43.

(4) هو نافع بن عبد الرحمن بن أبى نعيم ، أحد القراء السبعة ، أصله من أصبهان ، أقرأ الناس دهرا طـــويلا ، نيفا عن سبعين سنة وانتهت إليه رئاسة القراء بالمدينة وتوفى سنة 169 ، وقيل سنة 170. انظر غاية النهاية : 2 / 334.

(5) هو حمزة بن حبيب بن عمارة بن اسماعيل ، التيمي ، الزيات. أحد القراء السبعة ـــ

الرشيدى ، كتاب جعفر بن حرب المعتزلى ، كتاب مقاتل بن سليمان الهمدانى ، كتاب أبى على الجبائى ، كتاب أبى الهذيل [1] العلاف [2].

كما ذكر فى باب « الكتب المؤلفة فى معان شتى من القرآن » « كتاب بشر بن المعتمر [3] ، فى متشابه القرآن » ، وكتاب قطرب [4] فيما سأل عنه الملحدون من أى القرآن [5].

يضاف إلى ذلك كتاب آخر ذكره ابن النديم فى معرض ترجمته لابن الخلال القاضى ، قال ابن النديم : هو « أبو عمر أحمد بن محمد بن حفص الخلال ، البصرى ، مولده بها ، ولقى الصيمري وأبا بكر بن الأخشيد وأخذ عنهما ، وكان

ــ كان من مولى التيم فنسب إليهم ، توفى سنة 156. وقيل 158. انظر تهذيب التهذيب : 3 / 27.
غاية النهاية 1 / 262 ــ 263 .. وفيه أن على بن حمزة الكسائي أجل أصحابه.

(1) انظر ترجمة جعفر فى هذا الكتاب ص : 321 : وأبى على. ص : 55. وأبى الهذيل ص 79.
أما مقاتل بن سليمان البلخى. المحدث المشهور فهو من رءوس المشبهة. وقد اختلفت فيه الآراء.
فبينما يلعنه أبو حنيفة يقول الشافعي إن الناس عيال عليه فى التفسير. وأهم ما اشتهر به فى مجال التشبيه حديث « المقام المحمود » الذى فسره تفسيرا ماديا. وقد توفى عام 150 هـ من كتبه (تفسير القرآن) يظهر فيه قوله بالتشبيه والتجسيم : انظر وفيات الأعيان : 2 / 112. طبع مصر سنة 1310 هـ ميزان الاعتدال للذهبى : 3 / 196. مقدمة التنبيه والرد على أهل الأهواء للشيخ الكوثرى ص : 6.

(2) انظر الفهرست ، طبع أوربا ، ص : 36.

(3) هو أبو سهل : بشر بن المعتمر ، الهلالى ، رئيس معتزلة بغداد ، وإليه تنسب فرقة (البشرية) وتوفى فى حدود سنة 210. انظر طبقات المعتزلة ص : 52 والتبصير فى الدين للاسفراييني بتحقيق الشيخ زاهد الكوثرى رحمه‌الله ص : 71.

(4) هو أبو على محمد بن المستنير ، الشهير بقطرب ، من أهل البصرة ، عالم باللغة والأدب ، قال القفطي : « وكان موثقا فيما يمليه ، ومات سنة ست ومائتين .. وله من الكتب : « الرد على الملحدين فى متشابه القرآن » وعده الحاكم فى باب من ذهب إلى العدل من النحاة. وفى بغية الوعاة أنه « كان يرى رأى المعتزلة النظامية » .. وهذا ما حملنا على الاعتقاد بأن الكتاب الذى أشار إليه ابن النديم هو فى متشابه القرآن. انظر عيون المسائل 1 ورقة 165. إنباه الرواة : 3 / 219 ــ 210.
بغية الوعاة للسيوطي : 1 / 242. طبع الحلبى سنة 1384.

(5) انظر الفهرست ، طبع أوربا ، ص : 38.

إليه القضاء بمدينة حرة ، ورد إليه قضاء تكريت وهو بها إلى هذه الغاية [1] ، وله من الكتب ، كتاب الأصول ، وكتاب المتشابه ».

ويوجد كتابه هذا فى المتشابه فى المكتبة المتوكلية بالجامع الكبير بمدينة صنعاء [2].

وبذلك يكون للمعتزلة ــ قبل القاضى ــ ستة كتب فى المتشابه ، أو سبعة ، لأن ابن الخلال ، على الأقل ، قد ألف كتابه فى عصر القاضى ، رحمهما الله.

وجميع هذه الكتب كانت موجودة حتى مطلع الربع الأخير من القرن الرابع ، ومعلوم أن شيخنا قد أملى كتابه فى خلال الفترة التى كان يملى فيها كتاب المغنى «من سنة 360 ــ 380 هـ » [3] أى أنه أملاه فى الفترة التى كانت فيها تلك الكتب موجودة على كل حال.

بين هذه الكتب وكتاب القاضى رحمه‌الله

ونكاد نقطع ــ مع تعذر مقارنة كتاب القاضى بهذه الكتب ، اللهم إلا كتاب ابن الخلال الذى قصره على طائفة معينة من آيات المتشابه ــ بأن القاضى قد تأثر إلى حد كبير بكتاب شيخه أبى على الجبائى ، وفى المقام الأول كذلك ، وإن لم يكن هناك ما يمنع أن يكون قد اطلع على سائر كتب قومه.

---

(1) أى سنة 377 ، وهي السنة التى ذكر ابن النديم أنه انتهى إليها فى فهرسه الذى جمع فيه الكتب الموجودة « بلغة العرب وقلمها .. » أو بعدها بقليل ، لأن ابن النديم توفى سنة 384 وبهذا يمكن للقول إن تواريخ الوفاة التى ذكرها بعد هذا التاريخ من عمل غيره ، كما جاء فى ترجمة ابن جنى أنه توفى سنة 392 ، ولا يبعد أنه قال فيه ما قاله فى ابن الخلال القاضى مثلا ، ثم جاء من بعده من نص على تاريخ الوفاة. انظر مقدمة الفهرست ، وص : 87 ،

(2) وعنوانه : « الرد على الجبرية القدرية فيما تعلقوا به من متشابه آى القرآن الكريم » ويقع فى ثمان وتسعين ورقة.

(3) انظر تعريفنا السابق بالمغنى.

هذا إذا أمكننا القطع بأن جميع هذه الكتب فى المتشابه الذى تناوله القاضى دون المتشابه اللفظى ، ولعل هذا مما يمكن القطع به ؛ لأن المعتزلة إنما كان يعنيهم فى الذود عن الإسلام والرد على الخصوم ، هذا النوع من المتشابه دون المتشابه اللفظى ، القريب من طبيعة القراء دون المتكلمين ، ولأن القاضى ذكر فى مقدمة كتابه أن كتب مشايخه مشحونة بذكر هذا الباب ــ المتشابه ــ « ليبينوا أن القوم ــ المجبرة ونحوهم ــ كما خرجوا عن أدلة العقول ، فكذلك عن الكتاب » وكل هذا مما لا يعتد به فى المتشابه اللفظى بالطبع!

ولا ندرى بعد ذلك ما هو وجه عدم ذكر كتاب بشر بن المعتمر فى الكتب المؤلفة فى المتشابه ، وعدم التعرض لكتاب ابن الخلال إلا من خلال الحديث عن حياته ؛ لأن مما نستبعده أن يكون كتاب « بشر » الوحيد فى المتشابه الكلامى دون سائر الكتب الأخرى التى ذكرها ابن النديم فى الباب الخاص بالمتشابه ، ومزج فيها كتب المعتزلة بكتب القراء فالراجح أن تكون كتب هؤلاء المعتزلة مثل كتاب بشر! .. وكان الأولى أن تصنف كتبهم مع كتاب مقاتل بن سليمان ــ الذى يرجح أنه فى هذا الباب ــ وكتب سائر المتكلمين الذين تناولوا هذه الآيات بالتفسير والتأويل ، دون كتب القراء ، كنافع ، وحمزة ، وخلف بن هشام ، ممن بحثوا فى المتشابه اللفظى ، سعيا وراء بعض الأسباب البلاغية ، و لم يبحثوا فى آيات الصفات والعقائد ، أو فى المتشابه الذى أشارت إليه الآية السابعة من سورة آل عمران.

وإنما رجحنا أن كتب هؤلاء كانت فى المتشابه اللفظى ، لأن الذين كتبوا فى متشابه العقائد كانوا فى الغالب من أصحاب النحل ، ولأن الكتابة فيه لم تفرد إلا بعد احتدام الخلاف المذهبى!

أضف إلى ذلك أنه قد وصلنا من كتب القراء فى المتشابه : كتاب للكسائى ، الذى كان تلميذا لأحد هؤلاء الذين ذكر لهم ابن النديم كتبا فى المتشابه ، وشيخا لآخر ، أسماه « مشتبهات القرآن » [1]. عالج فيه مسألة نزول القرآن على سبعة أحرف ومسائل أخرى ، ثم جمع فيه الآيات المشتبهات من حيث اللفظ ، بعضها مع بعض بحسب ترتيب السور ، ولم يكتب فى تعليل ذلك ، والتماس ما فيه من وجوه البلاغة ، حرفا واحدا ، وربما جاء من بعده فالتمسوا بعض وجوه الحكمة فى ذلك فى كتب أسموها بالمتشابه ، كذلك.

على أننا لا نحكم باستحالة أن يكون بعض هؤلاء قد حمله ما وجده من أصحاب الفرق ، وبخاصة المعتزلة ــ ونظرة المحدثين والقراء لهم معروفة ــ من الخوض فى التأويل ، على الكتابة والرد عليهم ، والانتصار فى ذلك بمذهب السلف ، فيكون قد كتب ، على أحسن الفروض ، كتابا فى آيات الصفات!

وإذا قارنا كتاب القاضى عبد الجبار بكتاب القاضى ابن الخلال ، وهو كل ما وصلنا من كتب الذين تقدموا قاضى القضاة ، أمكننا القول : بأن كتاب الشيخ ينفرد بشموله جميع الآيات المتشابهة مع الاستدلال بالمحكم على مذهبه ، فى جميع مسائل العدل والتوحيد ، فى حين أن ابن الخلال اقتصر فيه على تأويل الآيات التى يشعر ظاهرها بالجبر.

---

(1) الكسائى هو أبو الحسن على بن حمزة الكسائى ، توفى سنة 189 ، وذكر ابن الجزرى أنه كان أجل أصحاب حمزة بن حبيب (ــ 156) وذكر أن خلف ابن هشام (ــ 229) قد قرأ عليه ــ الكسائى ــ الحروف. راجع غاية النهاية فى طبقات القراء : 1 / 261 ــ 262 و 1 / 275. وانظر أوسع ترجمة الكسائى فى إنباه الرواة. وتوجد نسخة من كتابه (مشتبهات القرآن) فى معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية ــ نسخة مصورة بالميكروفيلم ــ تقع فى 80 ورقة ، ورقمها 240 تفسير.

كتاب القاضى بين كتب الفرق الأخرى :

أما أصحاب الفرق الأخرى فما وصل إلينا ما يدل على أن واحدا منهم قد نسج على منوال القاضى فى كتابه ، فأوّل جميع الآيات المتشابهة لتوافق المحكم الدال على مذهبه فيما يعتقد ، وأصّل الاستدلال بهذا المحكم على ما يقول ، وإن كان من الممكن هنا الإشارة إلى كتاب : « تأويلات أهل السنة » لأبى منصور الماتريدى المتوفى سنة 333 فإنه وإن كان تفسيرا كاملا للقرآن لم يقصره على المحكمات والمتشابهات ، إلا أنه يطيل الوقوف عند هذا النوع من الآيات ، ويرد فى ذلك على سائر الفرق ، ولعل هذا مما حمله على تسميته كتابه بهذا الاسم [1].

وكتاب : « الرد على الجهمية والزنادقة فيما شكوا فيه من متشابه القرآن وتأولوه على غير تأويله [2] » المنسوب للإمام أحمد بن حنبل الذى أول فيه بعض الآيات على خلاف تأويل الجهمية لها ، مثل آيات الرؤية والعرش ونحو ذلك ، أو بعبارة أخرى : التى رفض فيها تأويل الجهمية ، حملا لها على الظاهر ، حتى زعم مثلا أن الله على عرشه فى السماء [3] ، أو مستدلا على هذا الرفض ببعض الروايات ، حتى إنه ذهب فى إثبات تكليم الله لموسى بكلام سمعه إلى الاستشهاد بحديث الزهرى أن موسى لما رجع إلى قومه وسألوه أن يشبه لهم كلام الله ، قال : « هل سمعتم الصواعق التى تقبل فى أحلى حلاوة سمعتموها؟ فكأنه

---

(1) راجع (تأويلات أهل السنة) مخطوط دار الكتب المصرية : 27306 ب وهو يقع فى ثلاث مجلدات ضخام.

(2) انظر الكتاب ضمن مجموعة نشرها الشيخ محمد حامد الفقى باسم (شذرات البلاتين من طيبات كلمات سلفنا الصالحين) من ص : 4 ــ 40. بمطبعة السنة المحمدية سنة 1375.

(3) شذرات البلاتين ، ص : 33 ــ 34.

مثله [1])! والكتاب كله يقع فى قريب من أربعين صفحة. وهو على كل حال ليس لأحد على التحقيق ، وإنما هو من وضع بعض الحشوية عليه ؛ قال الشيخ زاهد الكوبري ، رحمه‌الله : « وأما ما يعزى إلى الإمام أحمد من كتاب : « الرد على الجهمية والزنادقة .. فإنما أذيعت نسبته إليه فى القرن الرابع الهجرى برواية مجهولة ، حتى إن الذهبى لا يعترف بصحة النسبة إليه ، وإن عوّل عليه كثير من شيوخ متأخرى الحشوية ، وقد ذكرنا فى سنده من العلل القادحة ، وما فى المتن ، مما يجلّ مقدار أحمد عن القول به » [2].

وتغنينا هذه المقالة من الشيخ زاهد ، وإن كنا فى الواقع لم نرد أن نعنى بالتحقيق فى صحة نسبة هذا الكتاب إلى الإمام أحمد رحمه‌الله ، لأن الأمثلة السابقة وحدها ــ فيما ترى ــ تكفى للدلالة على أن الكتاب مكذوب عليه. أو أن يكون مشبها حشوى العقيدة ، وما نظن ذلك.

بين كتاب القاضى وكتب من فاخر عنه :

أما أهم الكتب التى عرضت لتأويل الآيات المتشابهة بعد القاضى ، فهى

---

(1) المصدر السابق ، ص : 31.

(2) تعليق للشيخ زاهد على كتاب (الاختلاف فى اللفظ) لابن قتيبة ؛ ص 55. ويضاف إلى هذه الكتب كتاب آخر للاشعرى ذكره ابن فورك ، وهو يعدد كتب أبى الحسن التى ألفها بعد سنة عشرين وثلاثمائة ، قال : (وكتاب فى متشابه القرآن جمع فيه بين المعتزلة والملحدين فيما يطعنون به فى متشابه الحديث)! وهذا هو نص العبارة كما وردت فى (تبيين كذب المفترى) ص 135 ــ ولعله تناول فيه آيات الهدى والضلال والرؤية ونحو ذلك ؛ على طريقته فى كتاب الإبانة وغيره ، وعلى عادته فى العبارة الموجزة التى يظن أنها تحمل معنى الإلزام ــ وبدون اعتراض ــ لخصومه المعتزلة ، الذين يحلو له دائما أن يجمعهم مع الملحدين ، وتاريخهم فى الذب عن الإسلام وقطع دابر الملحدين لا يجهل.

كما تحسن الإشارة هنا إلى أن أكثر الكتب التى تبحث فى الفرق تخص موضوع المتشابه بفصل خاص ، وإن كان كتاب أبى الحسين الملطي الشافعى من أسبق هذه الكتب وأكثرها موضوعية فى تناول هذا البحث ، وتأويل الآيات التى يشعر ظاهرها بالتعارض. انظر التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع لأبى الحسين محمد بن أحمد الملطي (ت 377) ، ص : 58 ــ 82 ،

بعيدة كذلك عن الطريقة التى سلكها القاضى ، لأن أصحابها اقتصروا فيها على جمع بعض آيات الصفات وأخبارها فقط ، وتأويلها بما يعتقدون أنه الحق ، على نحو ما فعل ابن اللبان فى كتابه « متشابهات القرآن » والرازى فى « أساس التقديس » يضاف إلى ذلك كتابا « الإكليل فى المتشابه والتأويل » لابن تيمية. و « إلجام العوام عن علم الكلام » للغزالى ، اللذين درسا فيهما المتشابه دراسة موضوعية ، و لم يلتزما فى ذلك تأويل جميع آيات الصفات بطبيعة الحال.

4 ــ نسختا الكتاب وعملنا فى التحقيق :

قمت بتحقيق الكتاب عن نسختين فريدتين :

أولاهما : نسخة قديمة بخط يمنى واضح ، ناقصة من أولها بمقدار ورقتين ــ صفحة العنوان وثلاث صفحات أخرى ــ كما يتضح ذلك من مقارنتها بالنسخة الأخرى. وعدد أوراقها ثلاث وسبعون ومائة ورقة ، ومتوسط الأسطر فى الصفحة الواحدة ثمانية وعشرون سطرا.

و لم يعن فيها الناسخ ــ على عادتهم فى الخط القديم ــ بعلامات الإعجام والإهمال ، على حسن خطه وكتابته عناوين السور بالمداد الأحمر.

وفى بعض أوراق النسخة تقطيع فى أطرافها ينتهى عند الكتابة تارة ، وينقص من أطرافها تارة أخرى ــ وبخاصة فى أوراق الكتاب الأخيرة ــ وفى بعض صفحات أخرى كتابات وتوقيعات بخط جد رديء كأنه عبث صبية يتدربون على الكتابة ويوقعون بأسمائهم توقيعات متشابكة لا تقرأ.

تاريخ النسخة وتوثيقها :

وقد تمت كتابة هذه النسخة فى شهر صفر سنة ثمان عشرة وستمائة فى مدينة ظفرذى بين ، شمال صنعاء « وهى الهجرة المنصورية التى ذكرها الناسخ. راجع صفحة الكتاب الأخيرة ».

وعورضت على نسخة قديمة فرغ من نساختها فى السادس من ربيع الأول سنة ثمان وسبعين وأربعمائة ــ أى بعد وفاة المؤلف ــ **رحمه‌الله** ــ بثلاث وستين سنة ــ وهى نسخة القاضى شمس الدين جعفر بن عبد السلام المعتزلى وشيخ علماء الزيدية فى عصره « راجع الصفحة الأخيرة ».

ويظهر أثر هذه المعارضة فى بعض مواطن الكتاب.

وقد كانت هذه النسخة فى بلاد اليمن ، ثم اقتناها فؤاد سيد أمين المخطوطات بدار الكتب فى بعثة الدار إلى اليمن عام 1952 لتصوير نوادر المخطوطات من مكتباتها العامة والخاصة ، والتى كان من بينها مجموعة من مصنفات المعتزلة عامة.

النسخة الثانية.

أما النسخة الثانية فهى قديمة أيضا ، تامة من أولها ، ناقصة من آخرها تنتهى عند الكلام على قوله تعالى : ﴿ **الَّذِي خَلَقَنِي فَهُوَ يَهْدِينِ** ﴾ من سورة الشعراء. وعدد أوراقها سبع ومائتا ورقة. وهى من ورقة 8 إلى ورقة 195 ضم إليها من أولها وآخرها بعض الورقات « الحوامى » من 1 ــ 7 ومن 196 ــ 207 ، فيها بعض النقول المختلفة من آيات وأحاديث وأدعية ، ونقول أخرى من بعض الكتب.

ولكن هذه الحوامى التى جرت عادتهم بوضعها فى أول الكتب وآخرها للمحافظة على متن الكتاب ، وحماية له من ضياع بعض أوراقه الأولى والأخيرة ، لم تحم هذه النسخة من أن يسقط منها ما يقرب من الثلث ، ويبدو أنها « حميت » ناقصة.

وقد كتبت هذه النسخة بقلم نسخ معتاد ، اعتنى فيها الناسخ بعلامات الإعجام والإهمال ــ فى الغالب ــ ووضع فيها عناوين المسائل وللدلالات والسور والآيات القرآنية بخط كبير مميز. ومسطرة ورقها : 14* 16 سم.

وكتب على صفحة الغلاف العنوان التالى :

« كتاب متشابه القرآن الكريم »

تصنيف الشيخ الإمام عماد الدين قاضى القضاة عبد الجبار بن أحمد

رحمة الله عليه

وعلى هذه الصفحة [8 ظ] بعض تملكات للنسخة ، من أهمها تملك للإمام على بن المؤيد من أئمة الزيدية. ثم عبارة انتقال الكتاب بالإرث إلى زوجته الشريفة الطاهرة الشمسية بنت محمد بن عبد الهادى بن إبراهيم ، ثم إلى ولدها المهدى بن أمير المؤمنين. وبعض تملكات أخرى ، منها تملك مؤرخ فى سنة 1185 هـ.

وفى الأوراق الزائدة بآخر النسخة رسالة مؤرخة سنة 675 هـ وعبارة تملك ــ فى ورقة أخرى ــ سنة 822.

تاريخ النسخة ومكانهما :

وقد ضاع فى الأوراق الناقصة خاتمة النسخة وتاريخ الكتابة. ولكن يبدو من نوع الخط وسماته أن النسخة كتبت فى أوائل القرن السابع الهجرى ، لأن

خطها يشابه خط أكثر المصنفات الاعتزالية التى جمعت من وقف الإمام المنصور بالله عبد الله بن حمزة أحد أئمة الزيدية ، المتوفى سنة [614] هجرية ، فى مدينة ظفار باليمن ، والتى نقلت فى عام 1348 هـ إلى المكتبة المتوكلية بالجامع الكبير بمدينة صنعاء.

وقامت بعثة دار الكتب المصرية إلى اليمن عام 1951 ــ 1952 بتصوير هذه النسخة ــ ضمن مجموعة أخرى كبيرة ــ وبقى الأصل محفوظا بمكتبة الجامع الكبير بصنعاء تحت رقم 494 تفسير. وصورتها التى اعتمدنا عليها فى التحقيق فى دار الكتب المصرية ، وتحمل رقم : 27620 ب.

عملنا فى التحقيق :

والواقع أننى أقدمت أولا على تحقيق الكتاب عن النسخة الثانية الناقصة وحدها قبل أن أعلم خبر النسخة الأولى ، رقمت بذلك على الرغم من النقص الكبير الواقع فى النسخة ؛ لاعتقادى بأهميته الكبيرة فى دراسة منهج المعتزلة فى التفسير والتأويل ، وطريقتهم فى الاستدلال بالقرآن. واعتمادهم على النصوص ــ على خلاف ما أشيع عنهم ــ ولما يسده فى الواقع من فراغ فى المكتبة القرآنية.

وكانت صادفتنى مشاكل كثيرة ، نظرا لدقة موضوع الكتاب ، وسقم النسخة فى بعض المواطن ، ولكننى تغلبت على هذه الصعوبات ــ وبخاصة فى مرحلة التحقيق الأساسية ، وهى تقويم النص ــ عن طريق الرجوع إلى ما كتبه القاضى فى الآية أو الفكرة موضوع البحث فى كتبه الأخرى ــ وعلى رأسها المغنى ــ فكان يوضح لى فهم الموضوع على الوجه الأكمل سبيل القراءة أو التصويب. كما لجأت إلى كتاب « الأمالى » للشريف المرتضى ، الذى أعاننى

بدوره على حل كثير من المشكلات الأخرى ، ليس لأن أكثر وجوه التأويل التى كـــان يعرض لها القاضى يذكرها الشريف ـــ نظرا لتلقيه عنه ـــ ليس لهذا فحسب ، بـــل لأن الذى يبدو أن المعتزلة ـــ بعامة ـــ وهم يعتمدون فى أصول تفسيرهم وتأويلهم على اللغة يكادون يستشهدون لذلك بنفس المأثور من كلام العرب ، من أمثال وشعر ونحو ذلك ، كما أنهم يتحدثون فى أصول اشتقاق الكلمات ، ومعانيها اللغوية ، ووجوه الحقيقة والمجاز فيها حديثا متفقا لا يكاد يختلف موضعه.

كما سلكت فى سبيل ذلك طرقا أخرى ، أضحى الحديث عنها بعد وجود النسخة الأخرى من نافلة القول ، وإنما أشرت إلى ما أشرت إليه لبيان أننى لم أقف على جديـــد عند ما وجدت أن جميع النقاط التى وقفت عندها أثناء التحقيق وتتبع فيها قلمـــي قلـــم الناسخ ـــ لا المؤلف كما ظن بعضهم ـــ هى كما فهمتها وصوبتها فى أغلب المـــواطن ، ولا أقول فى جميع المواطن.

على أننى قد صوبت بعض المواطن فى مقدمة المؤلف ـــ وهى مقدمة كلامية دقيقة ـــ وقد أشرت إلى أنها قد سقط منها ـــ من نسختنا الأخرى ـــ مقدار ثلاث صفحات ، فبقى اعتمادنا فى هذا القدر على نسختنا الأولى التى كنا نظنها يتيمة.

وبعض هذه التصويبات ظاهرة الصحة ، أو ظاهرة الوجوب ، وبعضها الآخر حمله بعضهم على أنه تحريف للنص وإخلال بعبارة المؤلف ، وكان لم يزد أن قرأ من الكتـــاب بضع صفحات ، وقاس فى غير محل القياس. وهما على أية حال موطنان يحسن أن نقـــدم القول فيهما فى هذه الفقرة ، ليعلم ما يجب أن يعلمه كل قارئ عن أى محقق.

1 ــ ختم القاضى **رحمه‌الله** الفقرة الأولى من كتابه بقوله : « وعلى هذا الوجه قلنا إن المعجزات لما كانت بمنزلة الأخبار فى أنها لا يمكن أن يعلم أنها صحيحة إلا بعد العلم بحال الفاعل وحكمته ، لم يمكن أن يستدل بها على النبوات من أجاز على الله عز وجل فعل القبيح ، وقلنا : يجب أن لا نأمن أنه تعالى أظهرها على [من] يدعو إلى الضلال والفساد ، ويصد عن الهدى والرشاد »

وإضافة كلمة [من] لا يحتاج إلى تعليق. أما الخلاف فكان فى كلمة « أجاز » لأنها كانت فى الأصل ــ كما أشرنا إلى ذلك فى الهامش ــ « اختار » ، فزعم من زعم أن تغييرها عبث بالنص وقلب للمعنى الذى قصد إليه القاضى ، وأنه تعمد اختيارها للتشنيع على الخصوم!

وجوابنا : أن للقاضى ، وغيره أن يشنع على الخصوم ، ولكن بالحق لا بالباطل ، ولم يكن القاضى ــ **رحمه‌الله** ــ من المبطلين! ثم إن الخلاف بين القاضى وخصومه ليس فى أنهم « اختاروا » على الله فعل القبيح ، ولم يختره هو وقومه ، لأن كل المسلمين ، علماءهم وعوامهم ، متفقون على أنه تعالى يفعل الحسن ، إنما الخلاف فى « جواز » فعله للقبيح ــ بالمفهوم الإنسانى ــ وعدم جوازه ، « فأجاز » ذلك قوم ومنعه آخرون. وليس فى الإسلام فرقة « اختارت » على الله فعل الحسن ، وأخرى « اختارت » عليه القبيح! فلا تعدو كلمة « اختار » فى النص أن تكون من تصحيفات الناسخ.

ثم إن القاضى لم يبلغ من العى أن يقول « اختار على الله » ويعنى بها : « اختار لله » أو اختار كذا لله ، وما نعلم أن العرب يقولون فى اختيار المرء

جانبا دون جانب : إنه اختار على هذا الجانب! حتى تصح عبارة الناسخ المحترم.

وبعد ، فقد كان من عادتنا فى التحقيق ــ وهذا من المسلمات ــ أن نشير إلى عبارة الأصل فى الهامش ، ليرجح من شاء ما شاء ، بعد أن يكون أهلا للترجيح.

2 ــ وفى الفقرة الثانية من الكتاب يذكر القاضى عناية شيوخه ، ويعنى بهم من تقدمه من رءوس القوم ، بموضوع المتشابه لمناقشة المخالفين فى أصول العدل والتوحيد. ثم يقول : « فلذلك تجد كتب مشايخنا ــ **رحمهم الله** ــ مشحونة بذكر هذا الباب ليبينوا أن القوم كما خرجوا عن طريقة المعقول ، فكذلك عن الكتاب »

وفى الأصل ، كما بينا ، « بذكر فى هذا الباب » و « كذلك عن الكتاب » فاعترض المعترض على الموضعين ، وقال إن الصواب ما فى الأصل ، وأن ما صوبناه تحريف وتصحيف! وأن أسلوب القاضى جاء على ذلك الشكل ، فلا داعى لتغييره. والذى نزعمه أن هذا من أسلوب الناسخ لا من أسلوب قاضى القضاة **رحمه الله** : أما « فكذلك » فإن لا نطيل الوقوف عندها لبيان أنها هى التى تربط الجواب فى لغة العرب.

وقوله : « بذكر فى هذا الباب » لا نقول فى زيادة « فى » فيه ، إلا أن القاضى يريد أن يقول إن كتب مشايخه مشحونة بذكر باب المتشابه ، فقال : « بذكر هذا الباب » ولم يرد أن يقول إنها مشحونة بالذكر!! لأن مشايخه

كانوا من المعتزلة ـــ!! ـــ ولم يكونوا يدورون فى حلقات المتصوفة!!. والحديث فى النص عن باب المتشابه ، لا عن باب السيد البدوى!

وبعد ، فإننا لا نجهل أسلوب القاضى عبد الجبار ، وقد قلنا فيه « أما أسلوبه فهو يتحدث عن نفسه بدقة وعمق ، وهو وإن كان يقوم على القصد فى العبارة ، وعلى بعض الاستعمالات الخاصة فى بعض الأحيان ، فإنه لا مجال فيه للشرح والتعليق. وما قد يبدو غريبا على القارئ للوهلة الأولى ، ليس إلا أثرا من آثار الجدل ، والحاجة إلى تحميل العبارة أكثر ما يمكن من المعانى الفلسفية والكلامية الدقيقة » [1].

مقابلة النسختين وامور التحقيق الاخرى :

نعود إلى الحديث عن عملنا فى التحقيق : قمت بعد احضار النسخة الأخرى بمقابلة النص المحقق عن النسخة الأولى ، عليها. وأثبت فى صلب الكتاب النص المختار ، وكان غالبه عن النسخة الكاملة ، ووضعت الفروق فى الهامش ، كما أشرت فيه كذلك إلى ما كان من سقط عارض فى أى من النسختين. ورمزت للنسخة المصورة بدار الكتب بالحرف (د) وللنسخة الأخرى التى افتقدها طويلا بالحرف (ف).

وفى مجال الأمور الأخرى المتصلة بالتحقيق : قمت بضبط للنص القرآنى ، ولا أدرى لما ذا كثرت أخطاء الناسخ فى آيات التنزيل ، وبخاصة النسخة الناقصة ، ولعله كان يكمل الآيات من ذاكرته طلبا للسرعة ، فخانه الحفظ. وقد أتبعت كل آية برقمها من السورة ، واستغنيت بذلك ، وبوضع اسم السورة فى أعلى

---

(1) انظر رسالة ماجستير بمكتبة جامعة القاهرة بعنوان (متشابه القرآن)

الصفحة عن تكرار ذلك وذكره فى الهامش ؛ اللهم إلا حيث أحد المؤلف يجزئ الاستشهاد بالآية والحديث عنها ، أو يكون لها ارتباط بما يسبقها أو يلحقها فى كلام المؤلف ، فكنت أذكر الآية بأكملها ــ وأشير إلى رقمها ــ فى الهامش.

وحاولت فى تخريج الأحاديث استقصاء الروايات الواردة فى كل واحد منها ما وجدت إلى ذلك من سبيل ، وكنت أثبت مع الحديث بعض تعليقات العلماء الموجزة ، إذا كان لذلك ضرورة فى التعليق على كلام المؤلف ــ **رحمه الله**.

أما الأعلام الذين ورد ذكرهم عند المؤلف وعرفنا بهم ، فهم قليل. ويبدو أن القاضى وهو يملى أو يكتب ما كان يعتد بالنقل عن الشيوخ ، أو الاستشهاد بآراء العلماء والمصنفين ، وكان جل نقله عن شيخيه ــ كما يحب أن يدعوهما ــ أبى على وأبى هاشم الجبائيين. وقليل منه عن شيوخ المعتزلة الآخرين.

التعليق على الكتاب :

وكتابنا بالدرجة الأولى كتاب تفسير ، لأن موضوعه هو الآيات القرآنية ، ولكنه مع ذلك ملئ بالمصطلحات الكلامية والخلافية بين المعتزلة وغيرهم ، لأنه يتناول بالتفسير الآيات التى هى مثار الجدل والخلاف بينهم. وقد حملنى ذلك على إثبات بعض الشروح الموجزة لمصطلحات القوم ، وعقد بعض المقارنات الموضحة لموقف الخصوم. وهذا ما يفسر وجود أكثرها فى أوائل الكتاب.

وقد حاولت فيما يتصل بالفريقين الرجوع إلى كتبهم الخاصة بهم ، تحريا للدقة ، ورفعا لظلامة ركبت المعتزلة قرونا متطاولة كانت آراؤهم فيها تؤخذ من كتب خصومهم.

وبعد ، فهذا كتاب « متشابه القرآن » للقاضى عبد الجبار ، أضعه بين يدى قراء العربية ، بعد أن نفضت عنه غبار عشرة قرون ، وعشت معه رحلة طويلة ممتعة ـــ وإن تكن شاقة ـــ كنت أطالع فى كل يوم من أيامها التفسير الشاهد لقوله تعالى : ﴿ **فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفاءً ، وَأَمَّا ما يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ** ﴾.

القاهرة : كويرى القبة — عدنان محمّد زرزور

15 جمادى الآخرة 1386 هـ

1 تشرين الأول (اكتوبر) 1966 م

متشابه القرآن

للقاضى عبد الجبّار بن أحمد الهمذانى

مقدمَة المؤلف